

الحزب المصرى الديمقراطى الإجتماعى

برنامج المرحلة الإنتقالية

معا من أجل بناء مصر
وطناً للحرية والكرامة والعدالة الإجتماعية

مشروعنا لتحقيق إنتقال سلمى وشامل
الى دولة الديمقراطية والقانون
وانماء الثروة لصالح الشعب

جدول المحتويات

6	مقدمة
8	المحور السياسي
8	أولاً: إقامة جمهورية ديمقراطية
10	ثانياً: القضاء على الاستبداد والظلم وإطلاق حرية المواطن وضمان كرامته
11	ثالثاً: صيانة وتوطيد دعائم الوحدة الوطنية والمواطنة
12	رابعاً: تقويض تحالف السلطة والمال لنهب ثروة الأمة والقضاء على الفساد
14	خامساً: إعادة بناء جهاز الأمن الداخلي
15	سادساً: الإصلاح الشامل للجهاز الإداري للدولة وتنمية قدرات العاملين فيه وضمان حقوقهم
16	سابعاً: الإصلاح القانوني والقضائي
18	ثامناً: النهوض بدور مصر الإقليمي والدولي
21	المحور الإقتصادي
21	أولاً: التوجه الاقتصادي العام للحزب
22	العدالة الاجتماعية وضمان الحقوق الاجتماعية والاقتصادية
22	تشجيع القطاع الخاص وقوى السوق لتحقيق الكفاءة الاقتصادية
23	بناء دولة تنمية حديثة
23	تعميق الاستخدام التكنولوجي في الإنتاج وإطلاق ثورة في التعليم والتدريب
24	إدارة الموارد البشرية والتعامل بكفاءة مع النمو السكاني
24	الاعتماد على التنمية الشبة المستدامة
25	إقامة علاقات اقتصادية متوازنة مع الخارج
25	ثانياً: عناصر البرنامج
25	الساسة النقدية وتطوير القطاع المالي
27	السياسات المالية
27	في مجال السياسات المالية فإن الحزب سوف يعمل على تحقيق السياسات الآتية:
28	إدارة أصول وأموال الدولة
28	تطوير مصادر المعلومات

يتوقف حسن إدارة الموارد الاقتصادية على مدى سلامة البيانات وانتظامها ودلائلها للمقارنة. كما يعتمد الاستثمار على سهولة الحصول على المعلومات الدقيقة المتعلقة بالأسواق والسكان والإنتاج والاستهلاك وغيرها. ويعتبر الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء هو المصدر الرئيسي للبيانات الإحصائية. وقد جاء تطوير هذا الجهاز خلال العقود الماضية كجزء من منظومة الأمن القومي. ومن هنا فقد جمع بين وظيفتي "التعبئة" و"الإحصاء". وغنى عن البيان أن "التعبئة" مفهوم عسكري يعتمد بدرجة كسرة على السرية، في حين أن "الإحصاء" مفهوم معلوماتي يستند بالدرجة الأولى إلى الشفافية. بناء على ذلك بري الحزب ضرورة تطبيق ما يأتي:

28.....تشجيع الاستثمار وتوظيفه لخدمة الأهداف التنموية الكبرى

31.....إطلاق طاقات المنشآت الصغيرة والمتوسطة

عانت المنشآت الصغيرة والمتوسطة من الإهمال الحكومي والحرمان من الخدمات المالية والفنية والتسويقية والإدارية والسياسات التشجيعية الملائمة بل ومن تعسف السنة المؤسسية الاقتصادية الفاسدة لعقود طويلة. وكتشحة لغياب الديمقراطية حُرِم هذا القطاع من التمثيل المؤسسي ومن القدرة على التواصل مع صانعي القرار. كما حُرِم هذا القطاع من أسسط الخدمات المصرفية التي تركزت بالأساس على كبار العملاء لسهم القطاع المصر في في تهمش المنشآت الصغيرة وهدر إمكاناتها. واقتصرت المساعدات والإجراءات التشجيعية على التعامل معه كجزء من وظيفة الدولة الاجتماعية بدلاً من التعامل معه كمورد اقتصادي حقيقي وكقطاع يمكنه إحداث نقلة نوعية في كفاءة الاقتصاد المصري. فلا يكاد يوجد اقتصاد كفاء في العالم لا يعتمد بشكل واضح على قطاع المشروعات الصغيرة.

ويري الحزب أن مستقبل الاستثمار في مصر يجب أن يستند إلى إطلاق طاقات المشروعات الصغيرة والمتوسطة وكذلك الأنشطة متناهية الصغر، لما تؤدي إليه مجتمعة من رفع معدلات التشغيل، والحد من انتشار الفقر، وتمكين المواطنين - رجالاً ونساءً - من المشاركة في العمل الاقتصادي بكل ما يحمله ذلك من تحقيق كامل لمواطنتهم ومن استعادتهم لكرامتهم، بجانب ما يحققه من عدالة في المشاركة في جني ثمار التنمية الاقتصادية. كذلك فهناك ضرورة لإطلاق واستغلال طاقات هذا القطاع الكامنة والاعتماد عليه في تحقيق وتوزيع الرخاء الاقتصادي المأمول.

31.....إعادة النظر في المنظومة المؤسسية لتنمية المنشآت والمشروعات الصغيرة بما فيها دور الصندوق الاجتماعي.1
للتنمية وضمه إلى وزارة جديدة لتنمية المنشآت الصغيرة مع إعطائها كافة الصلاحيات اللازمة لممارسة عملها على إن تتولى الإشراف على البرامج والسياسات المختلفة لتنمية هذا القطاع من أجل فك التداخل والتضارب في الاختصاصات بين الهيئات والوزارات المختلفة وتفعيل التنسيق بينها.

2.تحفيز القطاع الخاص والأهلي والقطاع المصرفي على تقديم الخدمات الائتمانية للمشروعات الصغيرة مع عدم قيام الدولة بتقديم قروض بشكل مباشر للمشروعات الصغيرة لقطع الطريق على إساءة استغلال هذه الخدمات بشكل ساسي، وذلك كله من خلال إطلاق صندوق قومي لضمان مخاطر الائتمان للمنشآت الصغيرة، وتقليل نسبة الاحتياطي المخصص لكل بنك تجارى بما تتناسب مع حجم محفظة المنشآت الصغيرة لديه، وتطوير بورصة النبل للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، وتشجيع رأس المال المخاطر والخدمات المالية غير المصرفية الموجهة لهذا القطاع، وتطبيق برنامج الخدمات الفنية لتقديم خدمات دراسات الجدوى والسوق وخدمات التدريب والتسويق وغيرها، وتحفيز المنظمات الأهلية التنموية على المشاركة في تقديم الخدمات المالية والفنية لهذا القطاع بالاشتراك مع مؤسسات الدولة والقطاع الخاص، وإطلاق برنامج قومي لتيسير إقامة الروابط الصناعية مع المنشآت الاستثمارية الكبرى بغرض رفع كفاءة الصناعات الصغيرة وإشراكها في المشاريع الاستثمارية الكبرى والعمل على نقل التكنولوجيا والخبرات الإدارية إليها عن طريق تلك الشركات.

3.تعديل قانون المناقصات والمزايدات الحكومية لتشجيع المنشآت الكسرة على التعاقد مع المنشآت الأصغر حجماً عن طريق منحها الأفضلية في التعاقد لتوريد المشتريات أو إنجاز المشروعات الحكومية في حالة تعاقدها مع منشآت اصغر حجماً.

4. إطلاق برنامج التأجير التمويلي بغرض تحديث القاعدة الإنتاجية للصناعات الصغيرة من مكنيات ومعدات وخلافه.
32. وذلك من خلال الشراكة بين شركات التأجير التمويلي والمنظمات غير الحكومية التي لديها خبرة التعامل مع المنشآت الصغيرة على أسس احترافية من خلال برامج الإقراض أو الدعم الفني.
5. إطلاق برنامج القومى للريادة بغرض خلق جيل جديد من صغار المستثمرين وشباب المستثمرين يتمتع بالمهارات.
32. الريادة اللازمة بالإضافة إلى صقل معارف ومهارات أصحاب المنشآت القائمة.
6. تشجيع أصحاب هذه المشروعات على تكوين منظمات تمثلية خاصة بهم لحماية مصالحهم وتمثيلهم أمام.
3. الدولة وإشراكهم في عمليات صنع القرار الاقتصادي على قدم المساواة مع غيرهم من رجال الأعمال والمستثمرين.
- 2
7. تنشيط التعاونيات الإنتاجية وتحريرها من قبضة الدولة وتقديم الدعم الكافى لها حتى تستطيع المنشآت الصغيرة.
- ان تتظم في كانات أكبر تتيح لها الاستفادة من اقتصاديات الحجم سواء في الحصول على المدخلات بحودة وسعر
32. مناسب او فى التسويق والتصدير.
8. ربط التجمعات الحرفية والصناعة المتميزة بمراكز البحث والجامعات والمعاهد المتخصصة لتقديم خدمات.
32. متخصصة لتلك التجمعات بغرض رفع قدرتها التنافسية.
32. تنمية زراعة تقوم على صغار الفلاحين
1. بناء التعاونيات على أسس طوعية ديمقراطية لتجمع الطاقات الإنتاجية الصغيرة في كانات كسرة قادرة على.
34. المنافسة والإسهام في بناء اقتصاد الأمة بشكل فعال.
2. زيادة دور التعاونيات الزراعية في توزيع مستلزمات الإنتاج والتسويق والمكنة والدخول في الأنشطة الزراعية.
34. المختلفة.
3. إعداد قانون جديد للتعاونيات يتفق مع المعايير التعاونية الدولية والظروف المصرية ويضمن استقلالها عن الدولة
- وتتيح لها النمو والقيام بدورها المنشود، على أن تتضمن إنشاء صندوق لتجميع أموال التعاونيات الزراعية ليصبح نواة
- لإنشاء بنك تعاونى، وتتظم مساهمة الجمعيات في إنشاء شركات كسرة، وتشجيع التكامل بين التعاونيات
34. المتخصصة في المستويات المختلفة.
4. ...مراجعة الهيكل التنظيمى للشبان التعاونى لتأكيد تحقيق كانات اقتصادية قوية وعلى درجة عالية من الكفاءة.
5. تنمية الموارد الرأسمالية وتحسين الإدارة المالية والنظم الداخلية على أسس احترافية حتى تتمكن التعاونيات من.
34. أداء دورها ككمان اقتصادي قوي قادر على الوفاء باحتياجات الأعضاء.
6. قيام الدولة بدورها في دعم صغار المزارعين عن طريق توفير المستلزمات الزراعية بأسعار معقولة وضمنان.
34. أسعار المحاصيل الأساسية.
7. وضع سياسة للحد من الإفراط في استخدام المسدات والأسمدة الكيماوية وتفعيل الرقابة عليها.
34. حماية المحاصيل التقليدية من الاندثار.
8. وضع سياسة قومية لترشد استخدام الموارد المائية عن طريق نشر طرق الري والزراعة الحديثة بين الأعضاء.
34. لزيادة الإنتاجية والارتقاء بالحودة مع ترشد استخدام المياه مع مراعاة احتياجات الأراضي القديمة.
10. زيادة استثمارات الدولة في الريف وقطاع الزراعة خاصة في صعيد مصر والظهير الصحراوي للمحافظات في.
- إطار الموارد المائية المتاحة بهدف إيجاد فرص عمل ولكن في ظروف عادلة وكريمة خاصة للمرأة، ومراعاة إعطاء
- الأولوية في توزيع الأراضي المستصلحة لفقراء الفلاحين والشباب والنساء المعيلات بهدف إصلاح هيكل الملكية
34. الزراعية تدريجيا.

تشجيع الاستثمار الخاص والعام في السنة التحتية اللازمة لمعاملات ما بعد الحصاد من نقل وتبريد وتعبئة.	11
وتغليف خاصة في محافظات الصعيد.	34
تشجيع الشراكات العادلة بين صغار المزارعين وكبار مستثمري الصناعات الغذائية والتجار والمصدرين.	12
التوجه نحو الزراعة السّنة عن طريق تشجيع الزراعة العضوية والزراعة النظيفة مع وضع وتطبيق معاصر صارمة.	13
تحدد الاشتراطات الصحية و السّنة الملزمة لمنتجاتي ومستوردي المستلزمات الزراعية من بذور ومبيدات وأسمدة.	34
وضع ضوابط صارمة فيما يخص البناء على الأراضي الزراعية والعمل على وضع سياسات واقعية تحقق التوازن.	14
بين الحق في السكن الريفي من ناحية والحفاظ على هذا المورد الحيوي من ناحية أخرى.	34
ضمان الأمان الحيازي لمستأجري الأراضي الزراعية من خلال عقود طويلة الأجل ومسجلة في الجمعيات.	15
الزراعة بحيث تسمح للمستأجر أن تكون له صفة قانونية تمكنه من التعامل مع الإدارات الزراعية وقنوات التسويق و الائتمان، كما تحفزه على التخطيط السليم وخدمة الأرض بما يضمن الحفاظ على جودتها وذلك بما لا يخل بحق الملكية الخاصة للأراضي الزراعية.	35
توفير الحماية القانونية والاجتماعية للعاملين الزراعيين والعاملات الزراعات وضمان حقوقهم التي تكفل لهم.	16
قوانين العمل واتفاقيات الدولية.	35
المحور الاجتماعي.	36
أولاً: القضاء على الفقر المدقع والحد من آثار التباين في الدخل	36
ثانياً: العمران وتحسين حياة ساكني العشوائيات	38
ثالثاً: ثورة في التعليم	40
رابعاً: إصلاح النظام الصحي لصالح كل المواطنين	42
خامساً: الحق في الرعاية	44
سادساً: احترام حقوق العمال الاقتصادية وإطلاق حريتهم النقابية	45
سابعاً: محاربة التمييز ضد المرأة في سوق العمل	46
ثامناً: القضاء على التمييز ضد الأشخاص ذوي الإعاقة ودمجهم في السياسة والمجتمع	47
تاسعاً: نحو عدالة إقليمية في توزيع إنفاق الدولة	48
عاشراً: الشباب، نحو تمكين حقيقي	48
حادي عشر: تنمية ثقافية تقوم على الحرية واحترام النوع	49
خاتمة	52

مقدمة

أرست ثورة 25 يناير المجيدة مرحلة جديدة في تاريخ بلادنا، وفتحت المجال للمرة الأولى في تاريخها الطويل لإقامة دولة ديمقراطية، تتيح للشعب المصري مكانه بين شعوب العالم الحرة، لنبنى جميعا بلادنا وعالمنا بالمبادرات المبدعة بعد أن تخلصنا من تلك الديكتاتورية البائسة التي كبلت الجميع ودفعت بالبلاد على طريق انحدار طويل.

إن الثورة المصرية العظيمة التي أطاحت، عبر صمودها الأسطوري، بالديكتاتور وأعوانه واحدا تلو الآخر، ليست سوى ضربة البداية في موجة ثورية طويلة المدى يجب أن تشمل كل مؤسسات البلاد لتقيم مجتمعا ديمقراطيا يتمتع فيه الجميع بالحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية. وها هي قوى الشعب المصري في كل مكان تسعى لإقامة مؤسساتها المستقلة الحرة من أحزاب وجمعيات وروابط ونقابات تعبر عن قواه ورؤاه المختلفة وتبنى المجال الديمقراطي الذي ينتفس فيه الجميع.

في هذه اللحظات التاريخية يعلن عشرات الآلاف من المواطنين المصريين قيام الحزب المصري الديمقراطي الاجتماعي، ويطرحون رؤية الحزب الشاملة وبرنامجه على جموع المصريين. وإذ يتذكر الحزب بكل الألم والفخر أبطال الثورة من الشهداء والمصابين، والملايين التي ضحت بالكثير من أجل مواصلة نضال الحرية في مظاهرات مليونية حاشدة في مدن البلاد، فإنه يدعو جموع المصريين للمساهمة معه في مهام عبور المرحلة الانتقالية نحو تحقيق الهدف الأول للثورة، وهو إقامة نظام الحكم الديمقراطي الذي يصون العدالة الاجتماعية ويحقق الكرامة للجميع.

هذه المهمة تحتاج، قبل أية تفاصيل، إلى رؤية عريضة لواقع البلاد وإمكانيات شعبها، وفرص هذه اللحظة التاريخية ومخاطرها؛ رؤية تُجمل في خطوط رئيسية المشكلات والحلول والقوى التي سنبنى بها مستقبلنا معتمدين على عبقرية الشعب وإمكانيات بلادنا العريقة.

بروح المسؤولية أمام الشعب والثورة تطرح هذه الوثيقة التأسيسية معالم الطريق والشروط الأساسية لملاقاة تحديات لحظتنا الانتقالية وإتمامها نحو بناء دولة ديمقراطية حرة لكل أهلها.

المنطلق الأساسي للحزب هو أن الديمقراطية لا تكتمل إلا في إطار من العدالة الاجتماعية. وأن العدالة الاجتماعية بدورها لا تستديم وترسخ بغير الديمقراطية.

الديمقراطية هي أداة الشعب الأمضى والأكثر فاعلية في الدفاع عن حقوقه الاجتماعية، وهي في الوقت نفسه الضمانة الأشد أمنا لاستتباب هذه الحقوق والدفاع عنها.

كما أن العدالة الاجتماعية هي الضمانة الأساسية لتوطيد النظام الديمقراطي، لأن الظواهر التي تهدد الديمقراطية مثل الطائفية والباطجة والعنف ترتبط بتزايد الفوارق إلى حد فاحش بين المدينة والريف، وبين العاصمة والأقاليم، وبين الأحياء الغنية والعشوائيات، وباستثناء الفقير وبالتهميش الواسع وعدم عدالة توزيع موارد الدولة وخدماتها.

كما أن التمتع بحقوق المواطنة يرتبط بتوفير الحياة الكريمة وفتح أفق التقدم الاجتماعي أمام الجميع بشروط معقولة لا تنتقص من إنسانية الفرد، وهى الضمانة الأساسية للاندماج الطوعي في المؤسسات الديمقراطية المتحضرة.

بالمقابل فالعدالة الاجتماعية لا تستقر أو يمكن لها الدوام في ظل سلطة ديكتاتورية تمنح وتمنع وتقمع، ولكن من خلال شيوع المسؤولية السياسية المتمثلة في حق الترشيح والانتخاب في مختلف مؤسسات البلاد، وترتبط بحرية إنشاء النقابات والجمعيات والأحزاب المستقلة المناضلة بالسبل الديمقراطية من أجل توفير العمل والسكن والاحتياجات الأساسية، ليتحقق التوازن الاجتماعي من خلال التفاوض بين قوى المجتمع المتنوعة.

وتتحقق العدالة الاجتماعية أيضا من خلال انتخاب مسئولى الإدارة المحلية من القرية والحي إلى المحافظة وحرية تشكيل نقابات وجمعيات أهلية وروابط واتحادات مستقلة، وديمقراطية الجهاز الحكومي والرقابة الشعبية عليه، بحيث تتمكن مختلف قوى المجتمع من تحقيق توزيع متوازن للخدمات والموارد الحكومية والأجور والدخول بين الريف والمدينة، العاصمة والأقاليم، الأحياء الغنية والأحياء الفقيرة، بين الوظائف العليا والدنيا، وزيادة الإنفاق على التعليم والصحة، بما يكفل تحقيق نهضة سريعة تقضى على الأمية وترفع مستوى الكفاءة العامة لأهل البلاد، وسقف الطموحات، وتشيع روح الأمل والتعاون بين الجميع بدلا من روح التوجس والاعتراب الداخلي والطائفية وكافة أشكال التمييز الاجتماعي والاقتصادي الذي قامت عليه الديكتاتورية.

وفقا لهذه الرؤية العامة تتعرض هذه الوثيقة الأساسية للقضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية الرئيسية التي تواجه البلاد خلال المرحلة الانتقالية التي تمر بها البلاد، مبينة موقف الحزب الفكري والمبدئي منها والخطوط العامة للسياسات التي ينوي وضعها موضع التطبيق.

ان وضع مصر على طريق الديمقراطية والتقدم والعدالة الاجتماعية لن يتحقق بدون رؤية سياسية اقتصادية واجتماعية طموحة ووثابة تجعل من النهضة الشاملة هدفا ممكن التحقق بعدما استعادت الثورة للشعب المصرى معانى الثقة والاحاء و العدالة .

المحور السياسي

أولاً: إقامة جمهورية ديمقراطية

فلسفة الحزب

دشنت ثورة يناير العظيمة ولادة قوى ديمقراطية مصرية جديدة ما زالت في طور البناء وعليها أن تعمل على القضاء التام على قوى الديكتاتورية والتخلف والفساد التي لا تزال قائمة. ويرى الحزب المصري الديمقراطي الاجتماعي أن النجاح في تحقيق أحد أهداف الثورة الأساسية - وهو إقامة نظام سياسي ديمقراطي - يعتمد على بناء تحالف واسع بين القوى الديمقراطية الحزبية وغير الحزبية يتعاون من أجل كسب ثقة أوسع قطاعات ممكنة من الشعب في الانتخابات التشريعية، وذلك من أجل ضمان صياغة دستور يضع أسس وأطر النهضة السياسية والاجتماعية المنشودة لمصر، وإتمام مهمة تطهير البلاد.

ويتبنى الحزب مفهوم الديمقراطية بأوسع معنى لها، ويعنى هذا بصفة خاصة أن الديمقراطية، حكم الشعب ونفاذ إرادته، هي القيمة السياسية العليا التي لا تخضع لأية قيود. فالشعب هو صاحب القرار فيما يتعلق بمصيره وثوابته ومتغيراته. والديمقراطية الكاملة لا تعنى فحسب حكم الأغلبية، بل أيضاً كفالة حرية كل التيارات السياسية في المشاركة في اتخاذ القرار واحترام حقوق الأقليات وحققها في السعي لأن تشارك في الحكم وأن تسعى إليه، وكذلك حقها في الحصول على المعلومات والمشاركة في الرقابة على أجهزة الدولة بالطرق الشرعية.

وتتطلب الديمقراطية الكاملة العمل المستمر على بناء مؤسسات الدولة التي تضمن سلامة ومشروعية الحكم، والانتقال الآمن للسلطة، وتحقيق استقرار العمل العام بما يحقق التداول الطبيعي للسلطة بين التيارات والأحزاب المتنافسة لأن سلامة وحيادية مؤسسات الدولة هي الصمام الرئيسي لسير العملية الديمقراطية بشكل سليم.

سياسات الحزب

1. ضرورة أن تتضمن الجمعية التأسيسية التي سوف تضع الدستور ممثلين لكافة التيارات السياسية والقوى الديمقراطية المجتمعية كالنقابات المستقلة والجمعيات الأهلية وممثلي التيارات والطبقات الاجتماعية والمصالح المختلفة، وكذلك ممثلين لكافة الأقليات والجماعات والأقاليم المختلفة دون أي تمييز.
2. العمل على أن يكون الدستور معبراً عن التوافق الاجتماعي بما يحقق له الثبات والاستقرار ويبعده عن تحديد التوجهات الاقتصادية والسياسية التي يكون أمر حسمها متروكاً لصناديق الانتخابات التي تحدد الحكومة التي ترتضيها الجماهير في فترة زمنية بعينها أي كانت فلسفتها الاقتصادية والاجتماعية.
3. أن يتضمن الدستور قواعد تحمي التعددية الحزبية، ومبدأ الفصل بين السيادة وسلطة الحكم، وبين الحزب الحاكم والدولة، ومبدأ أن تكون كافة المناصب المنتخبة مؤقتة، وأن يكون انتخاب رئيس الجمهورية انتخاباً مباشراً

من بين مرشحين متعددين تتساوى فرصهم في التنافس، وأن يتم تشكيل مفوضية محايدة مستقلة تشرف على الانتخابات وتكون لها الولاية على كل الإجراءات المرتبطة والمتممة للعملية الانتخابية، وأن يجري النص على حظر إعلان حالة الطوارئ إلا في أضيق الحدود وبضوابط صارمة ولمدة محددة وبموافقة أغلبية خاصة في البرلمان.

4. قيام الدستور على مبدأ المواطنة الكاملة والمتساوية، التي تكفل الحريات الفردية والعامّة، واستقلال كافة الأنشطة المجتمعية عن هيمنة الدولة، وضمان اللامركزية، فضلاً عن خضوع الدولة للقانون، وإخضاع كافة المؤسسات العامة للرقابة البرلمانية وعلى رأسها الأجهزة الأمنية وباقي المؤسسات التي يمكن أن تؤثر في حريات المواطنين.

5. إقامة نظام رئاسي برلماني مختلط باعتباره الأنسب للمرحلة التي تمر بها البلاد، لأن النظام الرئاسي غير المقيد يعيد تكرار نموذج تركيز الحكم في مؤسسة رئاسية بالغة السطوة، بينما النظام البرلماني على إطلاقه في الظروف الراهنة يمكن أن يقود إلى حالة من انعدام الاستقرار السياسي وذلك في أعقاب عقود طويلة من تصفية الحياة الحزبية والسياسية. أما النظام الرئاسي البرلماني المختلط فيؤدي إلى إيجاد مركزين للسلطة، بحيث يتولى الرئيس الإشراف على صيانة وحدة البلاد وسلامتها وتقدمها، تحت رقابة البرلمان والرأي العام ومع خضوعه للمحاسبة السياسية والقانونية، وبشرط أن يكون توزيع السلطات بينه وبين البرلمان متوازناً، فلا يملك الرئيس حله أو التدخل بأية صورة في أعماله.

6. إخضاع مؤسسة الرئاسة لرقابة البرلمان والجهاز المركزي للمحاسبات وباقي الأجهزة الرقابية للدولة.

7. كفالة الحماية الكاملة لاستقلال السلطة القضائية، وأن يستقر مبدأ حظر المحاكمة أمام المحاكم الخاصة أو الاستثنائية أو محاكمة المدنيين أمام المحاكم العسكرية مع إلغاء كافة صور القضاء الاستثنائي.

8. إطلاق حرية الإعلام الخاص وتحريره من سلطة الأمن، وإعادة هيكلة إعلام الدولة - المملوك للشعب المصري كله - لكي يخرج من سيطرة الحكومة ويصبح تحت إشراف هيئات عامة مستقلة.

9. إجراء مراجعة شاملة للقوانين السياسية، بدءاً بالقوانين الأساسية التي تحكم المؤسسات السياسية والاجتماعية، بما يكفل تحقيق مبادئ الديمقراطية الاجتماعية وبالذات ما يتعلق بحرية تأسيس الأحزاب السياسية والجمعيات الأهلية ومؤسسات المجتمع المدني وإطلاق حرياتها في مزاوله نشاطها دون قيد أو تدخل من الدولة، ورفع القيود الإدارية التي تحد من حريتها.

10. إلغاء كافة التشريعات التي تميز بين المواطنين من النساء والرجال كما في قانون الأحوال الشخصية، وقانون العقوبات وقانون العمل، وغيرها من التشريعات التي ترسخ التفرقة وتقننها.

11. إنشاء مفوضية مستقلة للانتخابات تشرف على كافة العمليات الانتخابية المحلية والبرلمانية والرئاسية.

12. تأكيد مبدأ الانتخابات في كل مراحل العمل السياسي والاجتماعي في مصر، بما فيها العمدة والمحافظين ورؤساء الجامعات وغيرهم بما يعمق الممارسة الديمقراطية ويجعل الشعب مناط الاختيار.

13. تدريس مواد الدستور والتربية الوطنية في المدارس بما يعلي من شأن قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان، وتنقية مناهج التعليم من قيم الاستبداد الصريحة والضمنية، وتفعيل قيم المساواة والمواطنة والحرية والإبداع في

المناهج وأساليب التدريس ونظم التعليم، و تبنى سياسات واستراتيجيات تعليمية ومناهج تؤدي إلى تعزيز المواطنة وتبديل الصور النمطية لكل من الرجل والمرأة.

ثانياً: القضاء علي الاستبداد والظلم وإطلاق حرية المواطن وضمان كرامته

فلسفة الحزب

يؤمن الحزب إيماناً مطلقاً وقاطعاً بحرية الفكر وحرية الاعتقاد وحرية التعبير وحرية التنظيم باعتبارها كلها حقوق متأصلة في النفس البشرية ومن حقوق الإنسان التي اعترفت بها وأقرتها كافة الاتفاقات والمواثيق الدولية، والتي لا يجوز لدولة أو حكومة أو أغلبية برلمانية تقييدها بأي صورة من الصور، إلا بما يمنع الاعتداء على حقوق الآخرين المشروعة والتي يحميها الدستور. وحرية الفكر والاعتقاد والتعبير هي الضمانات الأساسية للحفاظ علي حقوق الشعب في مواجهة أصحاب السلطة والسطوة، ولضمان حقوق الأقلية في مواجهة استبداد الأغلبية، ولضمان سلامة تداول السلطة، كما إنها أساس لا غني عنه لكل تقدم فكري وعلمي وسياسي ولكل إبداع فني وثقافي، ولتحقيق النهضة الاقتصادية والتكنولوجية والاجتماعية والحضارية.

سياسات الحزب

1. العمل علي أن يوفر الدستور المصري أوسع الضمانات لحماية حريات الفكر والاعتقاد والتعبير والتنظيم وإطلاقها بغير قيد أو شرط إلا بما يمنع الاعتداء على حقوق الآخرين المشروعة والتي يحميها الدستور، ومن خلال محاكمات عادلة وقوانين غير استثنائية، وتتقية التشريعات المصرية من القوانين والقرارات التي تتعارض مع هذه الحقوق الأساسية.
2. العمل علي أن يضمن الدستور المصري حرية الاعتقاد الديني وحرية ممارسة الشعائر الدينية بلا قيد أو شرط، بما في ذلك حرية بناء دور العبادة، من خلال تشريع موحد ينطبق بلا تمييز علي كافة الأديان.
3. العمل علي أن يضمن الدستور المصري الاستقلال الكامل المالي والإداري والفعلي للمؤسسات الدينية عن أجهزة الدولة، وأن يحول بين القائمين علي الحكم وبين التدخل في شؤون المؤسسات الدينية ومحاولة استغلال الدين ورجاله في تبرير شؤون الحكم، وأن ينحصر دور الدولة في توفير الحماية والأمن لممارسة حرية الاعتقاد الديني.
4. تنقية القانون المصري من الأحكام المقيدة لحرية الفكر والاعتقاد والإبداع الفني والثقافي والبحث العلمي، واستصدار التشريعات التي من شأنها تحرير وتحفيز وإطلاق الطاقات الهائلة للشعب المصري في التجديد والإبداع في كافة مناحي الحياة بما يحقق نهضة ثقافية وعلمية وحضارية.
5. العمل علي أن تضطلع الدولة بدور حاسم في بناء مجتمع العلم، وأساسه حرية البحث العلمي، بأن تعاد الحياة لمؤسسات البحث العلمي التي تم تدميرها في ظل نظام الاستبداد والنهب، وتشجيع وحفز ودعم مبادرات

أبناء مصر من العلماء من أجل استحداث مؤسسات جديدة للبحث العلمي والتطوير والإبداع التكنولوجي في كافة المجالات.

6. إطلاق حرية الصحف والنشر بكل أنواعها وحرية التعبير من خلال المجال الافتراضي للانترنت وذلك بغير قيد أو شرط إلا بما يمنع الاعتداء على حقوق الآخرين المشروعة، وإلغاء وزارة الإعلام والمجلس الأعلى للصحافة وتحويل ملكية أجهزة الإعلام المملوكة للدولة من ملكية للحاكم إلي ملكية للشعب، وذلك من خلال إنشاء مجالس أمناء للمؤسسات الإعلامية مستقلة استقلالاً كاملاً عن أجهزة الدولة، وخاضعة للرقابة البرلمانية فقط من حيث تشكيلها وميزانيتها، وترسيخ حق إصدار الصحف بالإخطار.

7. ضمان حق المواطنين في الحصول علي المعلومات وتحقيق أقصى الشفافية في عملية صنع القرار علي كافة المستويات وفي عمل أجهزة الدولة كما في القطاعين الخاص والأهلي وذلك من خلال استصدار التشريعات المناسبة لتوفير الحق في الحصول علي المعلومات ولإلزام أجهزة الدولة علي توفيرها بسهولة ويسر ودون معوقات، بما يشمل فرض العقوبات علي تلك الأجهزة في حال عدم الاستجابة، وذلك بما لا يخل بالأمن القومي ووفقاً لمعايير يتفق عليها مجتمعياً وتخضع لإشراف البرلمان.

8. التجريم التام للتعذيب ولكافة صنوف الإيذاء البدني والمعاملة القاسية أو غير الإنسانية أو المحطية للكرامة، وصيانة حرمة الجسد وترسيخ المبادئ الدستورية التي تمنع التعذيب واستصدار التشريعات التي تجرمه والنص على عدم سقوط جرائم التعذيب بالتقادم، وإنشاء جهاز رقابي مستقل ومسئول أمام الشعب ويتمتع بكافة حقوق التحقيق والضبطية القضائية ليختص بالرقابة علي ممارسات أجهزة الأمن وأقسام الشرطة والسجون والتفتيش عليها، وذلك ضماناً لالتزام تلك الأجهزة التام باحترام حقوق المواطنين وبالقواعد الدستورية والقانونية لإجراءات التحقيق والضبط والتحفظ علي المشتبه فيهم أو المتهمين في جرائم أو المحكوم عليهم، واحترام حقوق المسجونين.

9. تأكيد حق منظمات حقوق الإنسان والجمعيات الأهلية والشعبية في الرقابة علي ممارسات أجهزة الأمن ومختلف الأجهزة الحكومية وغير الحكومية المعنية بالحقوق الأساسية للإنسان وإلزام أجهزة الدولة المختلفة بالتعاون مع تلك المنظمات وتوفير المعلومات التي تحتاجها لتأدية مهماتها، والتحقيق الجاد فيما تقدمه من شكاوي وبلغات بشأن انتهاكات حقوق الإنسان.

10. استكمال انضمام مصر لمختلف العهود والاتفاقيات الدولية والمواثيق المتعلقة بحقوق الإنسان التي لم تتضمن إليها بعد وتطبيقها بما يحقق الغرض والفلسفة منها، واعتبار القانون الدولي لحقوق الإنسان، بما يشمل من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعهد الدولي للحقوق السياسية والثقافية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية، التزاماً فوق دستوري وأساس قيمي غير قابل للتفريط.

ثالثاً: صيانة وتوطيد دعائم الوحدة الوطنية والمواطنة

فلسفة الحزب

يؤمن الحزب بالديمقراطية بمعناها الصحيح، أي حق الممارسة السياسية وكفالة الحريات العامة للجميع وعلى قدم المساواة. اختزال الديمقراطية في حكم الأغلبية بغير هذه الضمانات يعنى حق أية أغلبية تنشأ في التكتيل بالأقليات والانتقاص من حقوقها، ويؤدي إلى خطر قيام مجتمع معاد واقعياً للديمقراطية والحريات. ولذلك كان طبيعياً أن يعمل النظام السابق على استخدام التنوع الديني والفنوي والقبلي للأمة وسيلة لإثارة الشقاق والتأمر على الشعب لتجزئته وإشغاله في صراعات طائفية وقبلية مقيتة حتى لا يلتفت إلي مصلحته المشتركة في النهوض صفا واحداً في مواجهة ذلك النظام.

من هذا المنطلق يؤكد حزبنا ويشدد على أن الوحدة الوطنية شرط أساسي لاستكمال تحقيق أهداف الثورة، ويدرك أن تحقيق هذه الوحدة يتطلب نضالاً شاقاً متواصلاً نظراً لتقل الميراث الطائفي من الديكتاتورية البائدة وتغلغل الطائفية في المجتمع المصري.

سياسات الحزب

1. التمسك بالمواطنة المتساوية وسيادة الشعب بحيث يشكلان المبدأ الدستوري الأعلى الحاكم لكل مواد الدستور، ولكل مؤسسات الدولة الدستورية وما يتفرع عنها من مؤسسات عامة وخاصة.
2. تحقيق العدالة الكاملة أمام القانون لكافة المواطنين بغض النظر عن النوع أو الطائفة أو الدين أو الانتماء الإقليمي.
3. العمل على تحقيق استقلال الأزهر الشريف والكنائس المصرية والهيئات الدينية الإسلامية والمسيحية بحيث تكون مؤسسات مستقلة لا سلطان عليها سوى القانون.
4. عدم إقحام المؤسسات الدينية في الحياة السياسية بما يجعلها تؤدي دورها في الوعظ والإرشاد الروحي والأخلاقي وتحقيق واجبها الوطني في الحفاظ على الوسطية المعبرة عن الروح المصرية.
5. تجريم جميع أشكال التمييز الديني والتحرير الطائفي وإثارة الكراهية الدينية، واعتبارها جرائم لا تسقط بالتقادم، وتشجيع منظمات المجتمع المدني التي تعمل في مجال مراقبة هذه الانتهاكات، والتعامل مع أي توتر أو احتكاك طائفي من منظور القانون فقط وبما يحقق العدالة المطلقة وليس من منظور الإرجاء والتحايل، ورفض منهج ما يسمى بالمصالحات العرفية الذي يمثل إهداراً فاضحاً لقيمة سيادة القانون.
6. التأكيد على أن حل المشكلة الطائفية لن يأتي عبر حلول طائفية، وبالتالي رفض "كوتة" للمسيحيين في مؤسسات الدولة لأن الهدف هو احترام معايير الكفاءة الكفيلة، في حال تطبيقها، بحصول كل مواطن على ما يستحقه، ولكن أيضاً مع تقنين حظر التمييز من خلال إنشاء هيئة عامة تختص بتلقي شكاوي التمييز في الوظائف العامة وبالفصل فيها.

رابعاً: تقويض تحالف السلطة والمال لنهب ثروة الأمة والقضاء على الفساد

فلسفة الحزب

شكل تحالف السلطة والمال أبرز ملامح انحطاط النظام السابق الذي قامت الثورة المصرية للخلاص منه، وعمل على تنمية ثروات أقلية من رجال الأعمال المرتبطين به ممن استغلوا ثرواتهم من أجل حشد التأييد لصالح النظام وأعدائه. هذا التحالف المشؤوم عطل التنمية الاقتصادية من ناحية، وثبت أركان الديكتاتورية لمدة ربع قرن من ناحية أخرى. ويعتقد الحزب أن البلاد لن تتقدم اقتصادياً ولن تتحرر سياسياً بدون تصفية هذه المصالح والجماعات الفاسدة، وكذلك - وهو الأهم - تصفية الإطار القانوني والسياسي الذي سمح بنشوء ذلك التحالف بين السلطة والمال. ويؤمن الحزب أن الفساد هو نتاج خلل وضعف في النظام القانوني والإداري، وبالتالي فإن مكافحته بشكل جذري وبشكل يمنع تكراره يجب أن تكون عن طريق وضع نظم مؤسسية وقواعد عامة وأساليب عمل تكون هي صمام الأمان لعدم انتشاره مرة أخرى. وسيعمل الحزب على التعاون مع كل الهيئات الشعبية ومنظمات المجتمع المدني التي تسعى لمكافحة الفساد والوقاية منه مستقبلاً.

سياسات الحزب

1. استصدار مشروع قانون لمنع تعارض مصالح الوزراء وكبار المسؤولين الحكوميين والعاملين في القطاعات المختلفة بالدولة ومنع استغلال الوظيفة العامة.
2. مراجعة وتحديث نظم الإفصاح عن المصالح القائمة عند بدء تولى الوظيفة العامة والإجراءات التي يتم اتخاذها من أجل الفصل بين الأعمال الخاصة السابقة وبين مقتضيات المنصب العام وعدم نشوب تعارض بينهما.
3. وضع نظام للإفصاح عما يتقاضاه المسؤولون بالدولة من مستحقات مالية ومكافآت وبدلات وكافة المزايا النقدية والعينية وإتاحة العلم بذلك للجمهور، وكذلك مراجعة نظام تعيين العاملين بالجهات العامة بعقود استشارية أو بنظم خاصة والرقابة عليها.
4. استحداث نظام قانوني لمنع الفساد في تمويل الأحزاب السياسية ولمنع تعارض المصالح بين العمل الحزبي والعمل الخاص، وكذلك ضوابط الفصل بين المصالح الخاصة لأعضاء المجالس النيابية والمجالس المحلية ومقتضيات عملهم النيابي.
5. استصدار قانون لمنع تعارض مصالح العاملين في قطاع الإعلام سواء المملوك للدولة أو الخاص، على أن يتضمن ذات القانون ضوابط تنظيم العلاقة بين المادة الإعلانية والمادة التحريرية في وسائل الإعلام المختلفة.
6. مراجعة واقتراح تعديلات في القوانين واللوائح القائمة والتي ترتبط بقضية الوقاية من الفساد ارتباطاً مباشراً، بما فيها القوانين المنظمة للمناقصات والمزايدات والمشتريات الحكومية، ولشركات القطاع العام وقطاع الأعمال العام، ولتخصيص وبيع أراضي الدولة والانتفاع بها، ولنظام المنافسة ومنع الاحتكار، وللتراخيص التجارية والصناعية، ولحماية المال العام.
7. مراجعة وتحديث النظام القانوني لإبرام ومتابعة تنفيذ عقود امتيازات التنقيب والثروات الطبيعية والاستخراجية وتحقيق الشفافية في استخدام متحصلاتها.
8. إصلاح المالية العامة لكي تتضمن الموازنة العامة كل بنود إيرادات ومصروفات الدولة وشفافيتها.

9. وضع إطار قانوني لمراقبة استخدام المعونات الأجنبية والتمويل والمنح الواردة من الخارج واستفادة المؤسسات الوطنية منها على الوجه الأكمل.
10. تعميم نظام موثيق سلوك الموظفين في مختلف المواقع نشر ثقافة النزاهة واحترام المال العام وهيبة الوظيفة العامة.

خامسا: إعادة بناء جهاز الأمن الداخلي

فلسفة الحزب

إن جوهر المرحلة الانتقالية التي تمر بها البلاد هو إقامة الجمهورية الديمقراطية لتحل محل الدولة الأمنية البائدة، الأمر الذي يعنى أن إعادة بناء أجهزة الأمن بصورة جذرية وشاملة وإخضاعها لرقابة الشعب ومحاسبته على كافة المستويات تشكل جانبا جوهريا من أهداف ثورة يناير العظيمة. وقد عهد النظام الاستبدادي السابق إلى الأجهزة الأمنية التصدي منفردة لكثير من القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية، فارتبط تحقيق الأمن بوضع عنف الدولة فوق القانون في ظل حالة الطوارئ الدائمة، الأمر الذي أفسد جهاز الشرطة وجعل منه مصدرا دائما للاعتداء على أمن المواطنين وحقوقهم وانتهاك لكرامتهم، مما جاء أيضا على حساب أمنهم العام وحقوقهم الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية. كذلك توسع النظام السابق في بناء ودعم أجهزة الأمن السياسي وأباح لها الهيمنة على مؤسسات المجتمع المدني، حتى أصبحت الشرطة إجمالا نوعا من الميليشيا المسلحة مطلقة العنان التي لا يحدها عرف أو قانون أو قاعدة أخلاقية، فأشاعت الخوف والإحباط في نفوس المواطنين وأهانت كرامة الإنسان المصري.

ويرى الحزب أن سعى الثورة إلى بناء دولة الحرية والكرامة الإنسانية يتطلب إخضاع أجهزة الأمن الداخلي لسلطان القانون ولرقابة الشعب، باعتبارها أجهزة وطنية يقيمها من موقع تمتعه بالسيادة على أرضه لتتولى السهر على حماية أمنه وممتلكاته في إطار الدستور والقانون النابعين من إرادته، وإعادة بنائها على هذا الأساس، وذلك كله بما يحقق لأعضاء الشرطة الكرامة والعدالة في المعاملة والثقة مع المواطن.

سياسات الحزب

1. إعادة تشكيل جهاز الشرطة ليكون جهازا مدنيا ينشئه الشعب، يختص بالأمن العام وحماية القانون ويخضع لسلطة وزير داخلية سياسي، والذي يخضع بدوره لسلطة رئيس الوزراء وكافة مؤسسات الدولة.
2. خضوع جهاز الشرطة في جميع أعماله لرقابة السلطة القضائية والبرلمان والمنظمات الشعبية التي تنشأ لهذا الغرض، دون حصانة أو استثناءات.
3. إعادة هيكلة الأجور داخل جهاز الشرطة على مستوى الأفراد والضباط، كجزء من عملية هيكلة الأجور داخل الجهاز الإداري للدولة، بالشكل الذي يحفظ لأعضائه الحياة الكريمة التي تحصنهم من أسباب الفساد وتمنحهم فرصة الحياة الكريمة.
4. تطهير وزارة الداخلية من القيادات والضباط المتورطين في الاعتداء على ثوار يناير والمتهمين بالتعذيب.

5. استبدال قطاع الأمن المركزي بقوة محدودة ومدربة لمكافحة الارهاب، وحظر تجنيد المواطنين في جهاز الشرطة.
6. إعادة تأهيل العاملين في الشرطة بإعادة صياغة العقيدة الأمنية للجهاز بناء على مبدأ سيادة الشعب، بحيث يصبح مفهوم خدمة الشعب أساسا للممارسة المهنية، وتطوير المناهج الدراسية في أكاديميات الشرطة والمعاهد المتخصصة بما يلائم دولة ديمقراطية تحترم حقوق الإنسان، وعدم التمييز بين الجنسين ومراعاة النوع الاجتماعي وذلك كله في ظل رقابة الشعب ممثلة في مؤسساته.
7. رفع الكفاءة القانونية للعاملين في جهاز الشرطة بالاستعانة بخريجي كليات الحقوق وتأهيلهم بدارسة العلوم الشرطية في معاهد متخصصة.
8. الحد من التواجد الشرطي في المصالح ذات الطبيعة المدنية كالسجلات المدنية وإدارات الجوازات والجنسية وغيرها بحيث لا تكتسب طابعا مغايرا للخدمة العامة التي يتم تأديتها.
9. وضع برامج خاصة في كليات الشرطة تراعى زيادة الوعي بفكرة النوع الاجتماعي.
10. تطوير مناهج كلية الشرطة وتعزيزها بالأساليب الحديثة في البحث الجنائي وجمع الأدلة والتحريات، بحيث يسهم هذا التطوير في منع جرائم التعذيب التي تتم بغرض الحصول على اعتراف.
11. تعزيز وجود الشرطة النسائية في جميع الأقسام.

سادسا: الإصلاح الشامل للجهاز الإداري للدولة وتنمية قدرات العاملين فيه وضمان حقوقهم

فلسفة الحزب

يعاني المجتمع المصري من مشكلة عدم تطور الجهاز الإداري للدولة وعجزه عن الوفاء بمتطلبات المواطنين برغم تضخم أعداد العاملين به، الأمر الذي يؤدي إلى عرقلة تلبية احتياجات المواطنين، وانتشار المحسوبية والرشوة في المصالح الحكومية، وارتفاع تكلفة أداء الأعمال وعرقلة الاستثمار. ويعتقد الحزب أن المدخل الصحيح للتعامل مع ذلك هو الاهتمام أولاً بالموظف وبظروف عمله وتوفير المناخ الذي يشعر فيه بالأمان والعدالة حتى يتمكن من أداء عمله على النحو الأكمل وأن يكون محلا لمساءلة عادلة. كذلك يؤمن الحزب بأن الوسيلة المثلى للحد من الفساد والبيروقراطية ليس ملاحقة حالات بعينها، وإنما وضع الأسس المؤسسية لعمل الجهات الإدارية بحيث تكون الضوابط والقواعد والإجراءات مكتوبة وواضحة للناس جميعا ولا تترك الأمور في تقدير الموظف الحكومي إلا وفقا لضوابط محددة.

سياسات الحزب

1. مراجعة الهيكل العام لأجور العاملين في الدولة ووضع نظام موحد لها يعتمد على العدالة والشفافية مع تشجيع الكفاءة والمبادرة الفردية في الوقت ذاته. ويتضمن هذا النظام حدا أدنى لأجور العاملين في الدولة وكذلك حدود قصوى مناسبة تسمح باستقطاب الدولة للكفاءات والاحتفاظ بها ومنحها الحافز على العمل، ولكن في إطار من العدالة والتناسب مع موارد الدولة وإمكاناتها. ويجب أن يتميز نظام الأجور في الدولة بالشفافية المطلقة وأن يقرن بعدالة ونزاهة كاملتين في التعيينات وفي اختيار القيادات.

2. حصر المراكز والمعاهد التي تم إنشاؤها على مدى السنوات العديدة الماضية بغرض تدريب الكادر الحكومي القيادي والتي فشلت في تحقيق دورها، ودمجها في كيان واحد ومنحه الموارد اللازمة من أجل إيجاد معهد متخصص في تدريب الكادر الحكومي، بما يمكن من تأهيل القيادات الحكومية ورفع كفاءتها وكذلك تدريب أجيال جديدة على تولى المناصب القيادية في الدولة.
3. اقتراح قانون جديد للوظيفة العامة يعالج العيوب القائمة في القوانين الحالية ولكن مع إعطاء الموظف الحكومي الطمأنينة إلى استقراره الوظيفي، والاهتمام بوجه خاص بالتدريب المستمر للموظفين.
4. حصر الهيئات العامة المنشأة وفقا للقوانين المختلفة ومراجعة مهامها من أجل إعادة توزيع تلك المهام والاختصاصات بما يزيل التعارض والتناقض بينها ويحد من التكرار والبيروقراطية المترتبة على التداخل في الاختصاصات.
5. تطبيق نظام شامل لمنع تعارض المصالح في الأجهزة الحكومية بما يعيد للوظيفة الحكومية وقارها ونزاهتها.
6. تطوير عمل الأجهزة الرقابية المعنية بالإشراف على الجهات الحكومية، بما فيها الجهاز المركزي للمحاسبات والرقابة الإدارية والنيابة الإدارية بحيث يكون عملها مؤديا إلى رفع كفاءة ونزاهة العمل الحكومي والقضاء على الفساد المنظم ولكن دون قتل روح المبادرة والابتكار والتصرف لدى الموظف العام.
7. إلزام كافة الجهات الحكومية التي تتعامل مع الجمهور على أي نحو بأن تنشر على مواقعها الالكترونية بيانا بكافة الخدمات التي تقدمها على أن يتضمن ذلك المستندات المطلوبة لكل خدمة، والرسوم التي يتم سدادها، والفترة الزمنية التي يتم أداء الخدمة فيها، ونشر تقارير متابعة ربع سنوية عن معدلات تقديم الخدمة.
8. تشجيع الرقابة الشعبية على أداء الجهات الحكومية عن طريق الجمعيات الأهلية وجماعات حماية حقوق المواطنين ومنظمات الشفافية ومنع الفساد دون أن يؤدي ذلك إلى عرقلة أو تعطيل عمل الجهاز الحكومي.
9. إنشاء نظام متكامل لقياس جودة الخدمات الحكومية، وكذلك لوضع آليات قياس الأثر الاقتصادي للقرارات الإدارية التنظيمية بما يجعل المجتمع أكثر وعيا بالتكلفة الاقتصادية والمنافع التي تعود عليه نتيجة للتنظيم الإداري.

سابعاً: الإصلاح القانوني والقضائي

فلسفة الحزب

تنتطق رؤية الحزب في موضوع الإصلاح القانوني والقضائي في مصر من منظور يختلف كلياً عن المطروح على الساحة السياسية المصرية والذي عادة ما يقتصر على الدعوة إما إلى إصلاح قوانين معينة وتحديثها بقصد إحداث أثر اقتصادي أو سياسي معين، وإما إلى تطوير النظام القضائي لمنح أعضائه المزيد من الاستقلالية، والنظام المزيد من الكفاءة والسرعة. ومع أهمية هذين المنظورين إلا أن الحزب المصري الديمقراطي الاجتماعي ينطلق من رؤية أكثر شمولاً واتساعاً بشأن إصلاح النظام القانوني في مصر تتجاوز مجرد تعديلات في قوانين وتطوير عمل المحاكم، وهي رؤية تستند

إلى أهمية تكامل وتداخل العملية القانونية من التعليم إلى التدريب إلى مهنة المحاماة إلى نظام المحاكم إلى استقلال القضاء وغير ذلك من الجوانب المختلفة التي يؤدي اكتمالها إلى تحقيق الهدف المنشود وهو إنشاء دولة القانون الحديثة في مصر.

سياسات الحزب

1. تطوير مناهج تعليم القانون في الكليات ورفع مستواها العلمي وكذلك الربط بينها وبين الممارسة الفعلية للقانون على نحو أفضل بما يؤدي إلى تأهيل أجيال جديدة لمتطلبات العمل القانوني المعاصر.
2. دعم الدولة للتدريب ورفع الكفاءة المطلوب لكافة العاملين بالحقل القانوني سواء في مجال المحاماة أو القضاء أو النيابة أو المهن المكملة للعمل القانوني مثل مصلحة الخبراء أو الطب الشرعي أو العاملين بالإجراءات في المحاكم، وذلك من خلال تشجيع ودعم العمل النقابي والأهلي الذي يسعى لرفع هذه الكفاءات وتدعيم أنشئتها أندية العاملين بالهيئات القضائية المختلفة.
3. العمل على تأكيد استقلال مهنة المحاماة واستقلال نقابة المحامين ومراجعة القوانين واللوائح الخاصة بها لتأكيد هذا الاستقلال وتفعيله بما يحفظ للمهنة الكرامة والوقار والاستقلال.
4. الاهتمام بإعادة النظام لآليات التشريع في مصر بحيث يعود مجلس الدولة إلى مزاولة دوره القانوني والتاريخي في تقديم المشورة الفنية للحكومة فيما يتعلق باقتراح التشريعات الجديدة ولا تعرض التشريعات على المجلس النيابي إلا بعد أن تكون قد تم مراجعتها من مجلس الدولة.
5. إنشاء هيئة خاصة داخل المجلس النيابي وتوفير الموارد لها لتكون مركزا بحثيا يقدم العون الفني لأعضاء المجلس النيابي جميعا بغض النظر عن انتماءاتهم الحزبية، وإعداد الدراسات بشأن القوانين المقارنة ومساعدة الأعضاء على مناقشة القوانين وصياغة مشروعات القوانين التي يتقدمون بها.
6. إنشاء مكتب خاص بالمجلس التشريعي يتولى متابعة الاتفاقات الدولية التي تعرض على أعضاء المجلس وتقديم الدراسات الفنية للأعضاء بشأنها وإدارة قاعدة بيانات بالتزامات مصر الدولية.
7. تحديث العمل بالمطابع الأميرية المسئولة عن نشر القوانين والقرارات وإنشاء جهة واحدة في مصر مهمتها حصر القوانين والقرارات ومتابعة ما يتم إلغاؤه منها وتحديث قاعدة التشريعات المصرية.
8. مراجعة قوانين السلطة القضائية للتأكيد على استقلال القضاء وترسيخ هذا المبدأ في القانون.
9. إجراء مراجعة شاملة لهيكل أجور أعضاء الهيئات القضائية كلها من أجل تحسين أجور القضاة وأعضاء النيابة بما يتفق مع فكرة حفظ كرامة القاضي وحقه في حياة كريمة لا ينشغل فيها إلا بواجبه المقدس وهو إقامة العدالة.
10. التمسك بحق المرأة في شغل المناصب القضائية دون تفرقة بينها وبين الرجل.
11. تعديل القوانين التي تعطي لرئيس الجمهورية وحده سلطة تعيين رؤساء هيئات قضائية، وإعادة تطويع نظام المجلس الأعلى للقضاء بحيث يكون مجلسا فيه نسبة من الانتخاب ويكون معبرا بالفعل عن الاستقلال الكامل للقضاء، وتنظيم نظام نذب القضاة في الداخل والخارج بحيث يكون يتمتع بالشفافية والعدالة ولا يتحول إلى مصدر للمجاملة أو الضغط على القضاة والتأثير على استقلالهم وإخضاع ذلك للمجلس الأعلى للقضاء وحده.
12. إلحاق إدارة التفتيش القضائي بالمجلس الأعلى للقضاء.

13. مراجعة القوانين المنظمة للإجراءات المدنية والجنائية والمرافعات بما يحرر المحاكم والقضاة من الأعباء البيروقراطية والجوانب الإجرائية التي تثقل كاهلهم وتعطل سير العدالة.
14. إنشاء نظام قومي للمساعدة القضائية لمن لا تتوفر لهم الموارد المالية للاستعانة بمحاميين وذلك بالتعاون مع نقابة المحامين وبما يحد من البطالة المقنعة في مهنة المحاماة.
15. إنشاء نظام حديث لتوثيق أحكام المحاكم وحفظها وإتاحتها بما يحد من التناقض والتعارض بين الأحكام.

ثامنا: النهوض بدور مصر الإقليمي والدولي

فلسفة الحزب

يؤمن الحزب بأهمية العمل على استعادة المكانة الإقليمية للدولة لمصر ومساندتها للتحرر والعدالة في المنطقة وعلى رأس ذلك مساندة حق الشعب الفلسطيني في الحرية وتقرير المصير، وإنهاء سياسة الانكسار والخضوع التي اختزلت المصلحة الوطنية المصرية والأمن القومي المصري في مصلحة وأمن الحكم في مصر، وذلك من أجل تحقيق استقلال القرار المصري إقليميا ودوليا في كافة المجالات واستعادة الريادة المصرية في محيطها العربي والإقليمي ودورها الفاعل علي الصعيد العالمي بكل ما يمثله ذلك من انحياز لقيم العدل والاستقلال والسلام والحرية والديمقراطية، ورفض الاحتلال والعدوان والقهر والديكتاتورية.

كذلك يؤمن الحزب بأن الأمن القومي المصري هو ما يحقق هدف الحفاظ على بقاء الدولة المصرية ووحدتها واستقلالها وسلامة أراضيها ويوفر لها إمكانات التقدم والتنمية. بهذا المعنى يرى حزبنا أن تحقيق الأمن القومي يتطلب توافق القوى السياسية والمؤسسات العامة على احترام مفهوم الأمن القومي، بحيث لا يستخدم هذا المفهوم إلا في محله، ودون اللجوء إليه وسيلة لتحقيق مصالح خاصة لا تخدم بالضرورة مصلحة الوطن ودون إقحامه فيما يعد من أعمال الإدارة المعتادة للدولة المصرية، حفاظا على هيبته ومكانة الأمن القومي ومفهومه الشامل الذي تنضوي الأمة تحت لوائه.

ونظرا لأن مفهوم الأمن القومي يتأثر بطبيعة النظام السياسي السائد، فهو يختلف في ظل النظام الديمقراطي عنه في ظل الاستبداد. فالنظم المشابهة تتساند. وكان أحد أهم أعمدة مفهوم الأمن القومي في ظل النظام السابق التحكم الأمني الشامل في المجتمع واحتكار حق المبادرة الخارجية. وفي هذه الحدود الخانقة تراجع الأمن القومي المصري بفعل الافتقار لقاعدة شعبية مساندة والاعتماد على التحالفات الخارجية والخضوع لابتنزازاتها. لذلك فإن بناء الدولة الديمقراطية يتطلب إعادة بناء مفهوم الأمن القومي والسياسة الخارجية التابعة له، وهو ما حققته ثورة 25 يناير بأن رفعت رأس مصر عاليا، وأصبحت ميادين المدن المصرية مزارات ورموز تعبر عن إرادة الشعب، وأشارت القدرة على التضحية والتصميم ذعر أعداء البلاد ودشنت عودة دور مصر الريادي والحضاري في المنطقة بأكملها.

ويتطلب شفافية مفهوم الأمن القومي أن يصبح متاحا للنقاش العام ومتغلغلا في مختلف مؤسسات البلاد العامة والخاصة، وخضوع أجهزته للمؤسسات الديمقراطية. وبروح ثورة يناير يرى الحزب ضرورة تدعيم قيم الديمقراطية والسلام والعدل والتعاون البناء في المنطقة وفي العالم كله. وفيما يتعلق بمصالح البلاد الأساسية في المنطقة، وعلى

رأسها مياه النيل والعلاقات العربية والموقف من القضية الفلسطينية، ينبغي النظر إلى مبادرات الأفراد والأحزاب ومنظمات المجتمع المدني وكل أشكال الدبلوماسية الشعبية الساعية لإقامة وتدعيم العلاقات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية مع البلدان المختلفة باعتبارها روافد للسياسة الخارجية والأمن القومي، بدلا من النظرة السابقة لها كتهديد لاحتكار الأجهزة الأمنية لهذه القضية الحيوية.

سياسات الحزب

1. صياغة السياسة الخارجية المصرية من منظور أن التهديد الأكبر للأمن القومي المصري يأتي من إسرائيل بما تتصف به من طبيعة استعمارية وما تمتلكه من ترسانة عسكرية. لذلك يرى الحزب أن الدفاع عن مصر يتطلب تعزيز القدرات القتالية للجيش المصري لكي يتحقق المستوى المطلوب من التوازن العسكري في المنطقة، وذلك لن يكون إلا بواسطة جيش قوي حاصل على الدعم الكامل من الشعب.
2. السعي لإقامة السلام العالمي بالتعاون مع كافة القوى الراغبة في سلام عادل وشامل وأمن تتحقق به آمال الشعوب العربية وتحصل به على حقوقها.
3. الحرص على مقاومة تهديد وحدة الدولة المصرية وتفكيك النسيج الاجتماعي الوطني واتخاذ البلاد ساحة لانطلاق مجموعات إرهابية مسلحة، ومناهضة الطائفية على المستوى الإقليمي والعربي ورفض فكرة الدولة الطائفية من أساسها لأن انتصار النماذج الطائفية في المنطقة يمارس ضغوطاً على المجتمع المصري ويشده إلى نفس الاتجاه.
4. ربط الأمن القومي بمفهوم العدالة الاجتماعية التي يؤدي غيابها إلى زعزعة الانتماء الوطني، فيؤدي غياب العدالة في الفرص والتمتع بالحد الأدنى من الحقوق الاجتماعية والاقتصادية لتتصاعد التوترات الاجتماعية، خاصة لو اتخذت تلك التوترات بعدا إقليميا أو طافيا بحيث يصبح الانتماء إلى القبيلة أو الدين بديلا عن الانتماء للوطن.
5. الإيمان بأن أمن المنطقة متشابك، ومحوره هو النهوض بكتلة الدول العربية، عن طريق تعزيز التعاون بينها على جميع المستويات. وتلعب مواجهة الأطماع الإسرائيلية واحتلالها للأراضي الفلسطينية دورا مهما في هذا التصور، لما تستنزفه من جهود ولما تشكله من نتوء استعماري يعصف بانتظام بحقوق الشعب الفلسطيني ويهدد مختلف الدول المجاورة. وإذ يؤكد الحزب على أنه لا يدعو لإلغاء المعاهدة المصرية الإسرائيلية حفاظا على إستتباب السلام على حدود الوطن وإمتناعا عن الإنزلاق في مغامرات عسكرية، فإنه يؤكد في نفس الوقت على ضرورة ممارسة الضغوط على الدولة الإسرائيلية من أجل التوصل إلى سلام عادل في المنطقة، وإقامة علاقات وثيقة على مستويات عديدة مع الشعب الفلسطيني تحت الاحتلال، وتدعيم الاقتناع العام بإنهاء الاستثناء الإسرائيلي من قواعد القانون الدولي، وبصفة خاصة ما يتعلق بأسلحة الدمار الشامل والتعامل مع الأراضي المحتلة إلى حين تحررها.
6. تركيز الاهتمام الخارجي على قضية مياه النيل وتعاون دول الحوض من أجل مستقبل مزدهر مشترك مبني على التعاون الاقتصادي والسياسي تلعب فيه مصر دورا قائدا ومسئولا، وإقامة ما يحتاجه هذا الهدف من

- مؤسسات محلية على مستوى دول حوض النيل، بناء على تصور واضح للمشكلات والقضايا المشتركة من أجل التقدم والتنمية التي تواجه بلدان هذه المنطقة ودور مصر المحوري لتعزيز مفاهيم الثقة والتعاون بينها.
7. تعزيز التعاون العربي المشترك وبصفة خاصة فى كل ما من شأنه تعزيز المجتمع المدني فى كل البلدان العربية وإعلاء قيم الحرية والديمقراطية من خلال كافة القنوات الثقافية والاقتصادية والاجتماعية.
8. تعزيز التعاون المتوسطى والعربى-الأوروبى على قواعد من العدالة والتكافؤ والاحترام المتبادل، وعلى أساس الإدراك الكامل لوحدة عالم البحر المتوسط وضرورة حل مشكلاته بشكل متكامل ومتوازن، خاصة بالنسبة لقضية الهجرة.
9. تعزيز التعاون الدولى والمشاركة فى جعل العالم أكثر عدالة وأمنا وديمقراطية وأفضل من الناحية البيئية، وذلك كله من منظور الصالح العام للبشرية، لا من منظور مصالح الدول الكبرى والغنية وحدها، وإقامة التكتلات الدولية الكفيلة بتحقيق هذا الهدف.

المحور الإقتصادي

أولاً: التوجه الاقتصادي العام للحزب

أدى نمط النمو الإقتصادي الذي ارتكز عليه تحالف السلطة ورأس المال في النظام السابق إلى إهدار موارد البلاد وإمكاناتها الطبيعية والبشرية، وإلى بقاء مصر في مصاف البلاد شبه المتخلفة، واستحواد قلة قليلة على خيرات الوطن مقابل ترك الأغلبية فريسة للفقر المتزايد والبطالة. وشكل هذا النمط انتهاكاً منهجياً للحقوق الاقتصادية والاجتماعية للمصريين تمثل في زيادة معدلات الفقر والبطالة وتدهور مستويات المعيشة لدى قطاعات واسعة من أبناء الشعب.

وقد اتجه تحالف السلطة والمال إلى العمل على الإثراء السريع بكافة الطرق المشروعة وغير المشروعة دون النظر إلى تنمية قدرات مصر الاقتصادية ودونما أي إحساس بالمسؤولية تجاه الأجيال القادمة، فانتهكت وأهدرت ثروات مصر وخيراتها من أراض وموارد سياحية وبيئية من خلال تشجيع أنماط استثمارية تفتقد للحد الأدنى من المسؤولية. وفشلت الإستراتيجية الاقتصادية التي انتهجها النظام السابق في تحقيق التوزيع العادل لثمار النمو بين جموع الشعب، فلم يتمتع بثمار نجاحات النظام السابق إلا قطاع ضئيل من ذوى الخطوة أو المحظوظين. ولم يستطع النظام السابق إقامة نهضة اقتصادية حقيقية. ففي أحسن الأحوال لم يتعد إسهام الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي 16%. وتركزت الاستثمارات الصناعية في القطاعات ذات المحتوى المعرفي والتكنولوجي المتدني، وبالتالي لم تتمكن الصناعة المصرية من المنافسة في عصر اقتصاد المعرفة، وتدنيت إنتاجية العامل المصري بشكل ملحوظ مقارنة بإنتاجية العمالة في البلدان المماثلة. كما تم إهمال القطاع الزراعي وبخاصة أصحاب الحيازات الصغيرة الذين يشكلون الأغلبية الساحقة من ملاك الأراضي في مصر. وفي المقابل تركزت الاستثمارات المحلية في العقارات والأراضي على حساب الاستثمارات الإنتاجية. وقد كشفت الأزمة العالمية الأخيرة عن مخاطر تراجع نمو الاقتصاد الحقيقي واعتماد النمو على الاقتصاد الريعي بمصادره الخارجية والداخلية ومخاطر ضعف القدرات الاقتصادية المرتكزة على التقدم الصناعي والتكنولوجي ومخاطر الانكشاف إزاء التقلبات والأزمات والضغط الخارجية.

في هذا الإطار يأتي برنامج الحزب المصري الديمقراطي الاجتماعي لي طرح تصورا اقتصاديا وبرنامج عمل جديد يهدف لتحقيق العدالة الاجتماعية بمفهومها الكامل والشامل والمعاصر في ظل إعادة صياغة لدور الدولة المصرية وإعادة رسم إطار عمل اقتصادات السوق بما يحقق التنمية المستدامة ويمكن المجتمع من تحقيق الكفاءة في الإنتاج وفي توزيع الموارد ولكن بما يحقق العدالة الاجتماعية المنشودة. وتستند فلسفة الحزب الاقتصادية إلى عدد من المحددات الرئيسية الآتية.

العدالة الاجتماعية وضمان الحقوق الاجتماعية والاقتصادية

إن مفهوم المواطنة في الفكر الديمقراطي الاجتماعي يؤكد على ضمان الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين والتي تضمن لهم جميعاً حق التمتع بمستوى اقتصادي لائق وحياء كريمة وأمن من العوز، والحق في الحصول على فرصة عمل مناسبة، والعدالة في توزيع الدخل وتكافؤ الفرص. ويستدعى هذا المفهوم تدخل الدولة كضامن لهذه الحقوق في حالة عدم قدرة قوى السوق على الوفاء بها، بجانب دورها الأساسي في تنظيم الاقتصاد ومنع الممارسات الاحتكارية وضبط إيقاع الأسواق. ويرى الحزب أن النظام الاقتصادي الأمثل هو ما يحقق الكفاءة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية في الوقت ذاته. ولقد أثبتت الثورة المصرية أن النظام الاقتصادي الوطني لن يستقر إلا بتوفير حياة كريمة للبشر وضمان حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية شباباً ونساءً ورجالاً. كما أثبتت التطورات والأزمات على الصعيدين الدولي والمحلي ضرورة عدم تخلى الدولة عن دورها في ضبط إيقاع الأسواق والمشاركة في العمليات الإنتاجية أو التجارية إذا اقتضى الأمر بما يضمن حقوق كافة مكونات المجتمع ويراعي المصلحة العامة. من ناحية أخرى ينطلق حزبنا من أن الإقتصاد المصري لن يستطيع أن ينتقل بمصر والمصريين إلى المكانة اللائقة بين الأمم إلا بتعبئة كافة القوى المنتجة في إطار توجه تنموي يشغل طاقات كافة فئات الشعب ويدمجهم في الحياة الاقتصادية ويؤمن تمتعهم بثمارها بشكل عادل. وبالتالي يرفض حزبنا اتباع نفس النمط الإقصائي في التنمية الاقتصادية الذي اتبعه النظام السابق والذي استبعد فيه الفئات المتوسطة والفقيرة ومعظم المحافظات والإقليم من جنى ثمار النمو. ويؤيد حزبنا قيام نظام اقتصادي ينهض على إدماج المواطنين بكافة فئاتهم في الحياة الاقتصادية استناداً إلى إيماننا بأن بدون ضمان مستوى معيشي مقبول لكل الشعب يصبح من الصعب قيام تنمية اقتصادية في عالم اليوم.

تشجيع القطاع الخاص وقوى السوق لتحقيق الكفاءة الاقتصادية

يؤمن الحزب بأهمية تشجيع الاستثمار الوطني من أجل دفع عملية التنمية الاقتصادية وتمويل النشاط الاقتصادي والبنية التحتية والخدمات وتحقيق طفرة في تشغيل الراغبين في العمل وخفض معدلات البطالة. كما يؤمن بضرورة العمل على جذب الاستثمار العربي والأجنبي، على أن يكون ذلك في ظل ضوابط وقواعد تمنع استغلال موارد الدولة وتحد من الممارسات الاحتكارية وتضمن للمجتمع توجيه الاستثمارات إلى المجالات التي تحقق التنمية الاقتصادية المستدامة وتؤدي إلى توفير فرص عمل كريمة ومستمرة للعمالة الوطنية. ويأتي ذلك في إطار قناعة الحزب بالدور الرائد للقطاع الخاص في النشاط الاقتصادي وبضرورة الاعتماد على آليات السوق الحر لتتوسط الإنتاج ورفع كفاءته، ولكن مع قيام الدولة بدورها كاملاً في الرقابة والتنظيم ومنع الاستغلال، ومع تطبيق السياسات الكفيلة بتحقيق العدالة في الفرص والتمتع بثمار التنمية الاقتصادية. والقطاع الخاص المقصود هنا لا يقتصر بأية حال من الأحوال على المنشآت الكبرى والأجنبية فحسب، بل يشمل كافة المنشآت الصغيرة والمتوسطة والأعمال الحرة التي يقيمها الأفراد والتي تشكل في مجموعها السواد الأعظم من منشآت القطاع الخاص في مصر. فطبقاً لأحدث البيانات الصادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء تشكل تلك المنشآت والمشروعات أكثر من 99% من عدد منشآت القطاع الخاص الرسمي وتؤمن فرص العمل لأكثر من ثلاثة أرباع قوة العمل الرسمية خارج قطاع الزراعة. فإذا أضفنا لهذا القطاع الزراعي (الذي تشكل فيه الحيازات الصغيرة 98% من إجمالي

الحيازات) والذي يؤمن فرص عمل لثلاث قوة العمل في مصر، اضافة الى القطاع غير الرسمي والعمالة التي يولدها، تكشف لنا حجم القطاع الخاص الفعلي وقدرته الكامنة. لذا يشكل هذا القطاع الضخم قدرة اقتصادية هائلة فشلت حكومات النظام السابق في توظيفها وصورتها على أنها عبء اجتماعي على الدولة.

ويرى حزبنا ان الكفاءة الاقتصادية تستلزم إجراء تغييرات جذرية في بنية الاقتصاد على المدى البعيد حتى يصبح لدى مصر اقتصاد متطور ذو قدرة تنافسية عالية. وعلى المدى البعيد يؤمن الحزب بأن على مصر أن تنتقل من المنافسة القائمة على المزايا النسبية المرتبطة بالأيدي العاملة الرخيصة والتصنيع البسيط للمواد الأولية إلى المنافسة القائمة على الميزة التنافسية المرتبطة باقتصاد المعرفة والتكنولوجيا المتقدمة والمهارات المتطورة والمتعددة.

بناء دولة تنموية حديثة

إن إصلاح الدولة المصرية هو أحد المداخل الأساسية لإصلاح حال البلاد و يضع الحزب تلك القضية على قمة أولياته، ويؤكد أن عبور الشعب المصري بأمان من المرحلة الانتقالية التي تمر بها البلاد لن يكون إلا عبر وقف تدهور أداء مؤسسات الدولة وإقالتها من عثرتها ومن ثم الانتقال بالدولة المصرية من دولة ضعيفة، مترهلة، خاملة، فاسدة، مستبدة، إلى دولة قوية يسود فيها القانون، دولة نشطة خاضعة للشعب، دولة ميسورة لا دولة فقيرة وعاجزة، تعتمد على مواردها ونتاجها ورأسمالها البشري لا على العائد الريعي والمساعدات الخارجية والاقتراض الداخلي بكل ما ينتج من عجز مزمن، دولة تنموية لا يسيطر عليها الفكر الأمني و تضع قضية التنمية الاقتصادية على قمة أولوياتها وتوفر للشعب الإطار الصحي للعمل والإنتاج وتتفق بسخاء على التعليم والبحث العلمي والصحة والتخطيط للمستقبل، دولة تنموية نشيطة لا دولة مهيمنة أو منسحبة، تدفع وتحفز الاستثمارات صوب التركيز على نشاطات إنتاجية تتمتع مصر فيها بميزة نسبية وتقليل الأنشطة الربعية المعتمدة على المضاربات على الأراضي والعقارات، وتضخ استثمارات جديدة في شركات القطاع العام و قطاع الأعمال العام بالنسبة للقطاعات التي بها ميزة نسبية لمصر ولديها القابلية لتتحول لميزة تنافسية.

تعميق الاستخدام التكنولوجي في الإنتاج وإطلاق ثورة في التعليم والتدريب

المحور الرابع لرؤية الحزب هو العمل بكل قوة على زيادة وتعميق الاستخدام التكنولوجي في الإنتاج نظراً لأن المجال الرئيسي لاستخدامات التكنولوجيا هو الصناعة التحويلية، ولذلك فإن إستراتيجية واضحة للتصنيع ضمن رؤية تكنولوجية لا بد أن تكون حاضرة في كل سياسات مصر الاقتصادية. ولا بد أن يكون ذلك في إطار رؤية متكاملة لتطور الصناعة في العالم وآفاق هذا التطور. فليس الغرض من التصنيع هو مجرد إقامة صناعات، وإنما الغرض النهائي هو خلق بيئة قادرة على رفع إنتاجية العامل المصري عن طريق قدرة ذاتية وقابلية لتطوير وإستيعاب التكنولوجيا المحلية والعالمية. وهذا يتطلب متابعة دقيقة لتطور الصناعات في العالم واختيار الصناعات الأكثر مناسبة في هيكل متكامل وبما يساعد، في النهاية، على خلق قدرة محلية لمتابعة التطوير التكنولوجي والمشاركة فيه. وتحقيق ذلك يتطلب أيضاً تغيير نوعي في نظم التعليم والتدريب. فالمساهمة الجادة في إستراتيجية تكنولوجية وصناعية يتطلب إعادة نظر كاملة في نظم التعليم وأهدافه وأساليب التدريب لأن الاقتصاد

القائم على المعرفة يلزمه قوة عاملة تتمتع بالمعارف والمهارات المتقدمة والمتعددة والقدرة على إستيعاب وتوظيف التكنولوجيا المتطورة. لذلك يرى الحزب ضرورة إطلاق برنامج قومي للتدريب يأخذ في اعتباره احتياجات المناطق الجغرافية المختلفة، واحتياجات النوع بما يشجع النساء على المشاركة في التدريب وفي سوق العمل ويركز على التدريب المهني. كذلك فإن وضع إستراتيجية تكنولوجية وصناعية يحتاج إلي نظرة عالمية متفتحة. فالصناعة والتكنولوجيا، بصفة عامة، هي ذات توجه عالمي وتتطلب معرفة ما يدور في العالم، مع ضرورة عقد تحالفات وعلاقات بين أهم الصناعات في مختلف البلاد وتبادل الخبرات والمعارف.

إدارة الموارد البشرية والتعامل بكفاءة مع النمو السكاني

عرفت مصر نمواً سكانياً مضطرباً منذ بداية القرن التاسع عشر، ولم تتوقف هذه الزيادة خلال القرنين الماضيين. فقد كان عدد السكان في بداية القرن التاسع عشر يتراوح حول 2.5 – 3 مليون نسمة في حين كان حجم الرقعة الزراعية حوالي 2.5 مليون فدان. وخلال القرنين الماضيين زاد عدد السكان بما يقرب من أربعين ضعفاً في حين أن الرقعة الزراعية لم تزد بأكثر من أربعة أضعاف. والحزب يعتبر أن الزيادة السكانية، وإن كانت تمثل أحد التحديات الاجتماعية، إلا أن إدارتها على نحو سليم عن طريق سياسات واعية في الصحة والتوعية الشعبية والتعليم والإستثمار وغيرها هي المدخل الصحيح للتعامل معها وليس عن طريق اعتبار أبناء الوطن عبئاً على المجتمع. لذلك يدعو الحزب إلى وضع سياسة سكانية فعالة طويلة الأمد لضبط النمو السكاني والارتفاع بنوعيته، ولتوفير الظروف التي تسمح بحسن إدارة الموارد البشرية المصرية.

الاعتماد على التنمية البيئية المستدامة

يؤمن الحزب بأن التنمية الاقتصادية السليمة والمستدامة لا يمكن أن تنهض على استنزاف موارد الأمة البيئية وقدرتها على النمو بشكل مستدام. ولذلك فإن السياسة الاقتصادية للحزب تعتمد على الحفاظ على الاتزان البيئي واحترام قوانين البيئة بما في ذلك التحكم في مصادر التلوث وخفضها، وإدارة الموارد الطبيعية في إطار التنمية المستدامة، والحد من التلوث البترولي، ومن التخلص العشوائي من النفايات الصلبة، وحماية المحميات الطبيعية حماية حقيقية، وإدارة الموارد المائية إدارة متكاملة ورشيدة. كذلك يرى الحزب ضرورة اللجوء إلى موارد مياه غير تقليدية وتنظيم الري والصرف الزراعي وإعادة استخدامه بطريقة علمية صحيحة. ومن أجل تحقيق ذلك يجب استخدام أدوات الرصد والتقييم الحديثة وتعميم دراسات تقييم الأثر البيئي لكل المشاريع والحد من الأنشطة الضارة بالبيئة. كذلك يرى الحزب تشجيع الأنشطة الاستثمارية والسياحية المستدامة بما فيها السياحة البيئية وزيادة الوعي البيئي وتشجيع مشاركة المواطنين والجمعيات الأهلية والمجتمع الاستثماري في حماية البيئة والمحميات. كذلك يجب حظر الحرق المكشوف للنفايات والحد من انتشار الصناعات التي تستخدم المازوت في المناطق السكنية، والحد بصفة عامة من الإنبعاثات الضارة والتلوث الصناعي وتشجيع تدوير المخلفات المنزلية والزراعية والصناعية. أخيراً يؤمن الحزب بضرورة زيادة الإعتماد على مصادر الطاقة البديلة النظيفة والمتجددة مثل الطاقة الشمسية والطاقة المتولدة من الرياح المتوفرة في مصر.

إقامة علاقات اقتصادية متوازنة مع الخارج

لقد تميزت العقود الماضية بتصاعد وتيرة عملية العولمة الاقتصادية، أي زيادة كثافة تبادل السلع والخدمات والاستثمارات بين بلاد العالم. إلا إن إدارة العولمة تتسم بالمعايير المزدوجة. ففي الوقت الذي فرض فيه على بلدان العالم الثالث فتح أسواقها على مصراعيها أمام رأس المال الأجنبي والسلع المستوردة دون أن يتوافر لديها المقومات اللازمة لمواجهة هذه التحديات، أقامت البلدان المتقدمة العديد من الحواجز، الصريحة أو المستترة، للحد من تدفق سلع بلدان العالم الثالث إلى البلدان المتقدمة. وبينما يفرض تحرير التجارة الدولية في السلع الصناعية التي تتميز فيها البلاد المتقدمة، يتم استثناء السلع الزراعية من التحرير لأن هذه البلدان لا تنتجها بأسعار تنافسية. كما أنه في الوقت الذي يفرض فيه على العالم الثالث فتح أسواقها لانتقال المنتجات والسلع، تُصر البلاد المتقدمة على حماية أسواقها من دخول أهم عناصر الإنتاج وهو الأيدي العاملة. لذلك يؤمن الحزب بضرورة تصحيح الأسس التي يقوم عليها الاقتصاد العالمي عن طريق التعاون مع شعوب أخرى ذات ظروف مشابهة، ومد جسور التعاون مع شعوب ودول العالم العربي والبحر المتوسط وأفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية، سواء من أجل تبادل الخبرات التنموية أو من أجل تنسيق الجهود لفرض علاقات دولية اقتصادية أكثر عدالة. وإذا كان الحزب يسعى لتنمية علاقات التعاون والتبادل مع الشعوب الأخرى، إلا أنه يرفض شروط تبادل وتعاون مجحفة، أو قبول الخضوع لرغبات وقرارات مؤسسات دولية تسيطر عليها أقلية من الدول الكبرى.

ثانياً: عناصر البرنامج

السياسة النقدية وتطوير القطاع المالي

تهدف السياسة النقدية إلى تحقيق استقرار في مستوى الأسعار وحماية قيمة العملة في الداخل والخارج، وعلى التوافق على تحديد معدلات التضخم المقبولة بين الحكومة والبنك المركزي في إطار خطط وبرامج التنمية. ويرى الحزب أن ضمان سياسة نقدية ناجحة وفعالة لا يتحقق إلا بالاستقلالية التامة للبنك المركزي عن السلطة التنفيذية، وأن أحد أولويات السياسة الاقتصادية هو السعي لتحديد مستوى منخفض للتضخم لما له من تأثير اقتصادي سيء ومن آثار اجتماعية ضارة بالطبقات العاملة والفقيرة. كذلك يرى الحزب أن السياسة النقدية يجب أن تتوجه لتحقيق مصالح السواد الأعظم من الشعب المصري، وتشجيع البيئة الاستثمارية، والعمل على الحد من التقلبات السعرية.

أما في مجال تطوير القطاع المالي فإن الحزب يري تطبيق السياسات الآتية:

1. اعتماد المعايير الدولية التي تحكم نشاط القطاع المالي ومتابعة تطبيقها بشكل فعلى، سواء بالنسبة للمؤسسات المالية من بنوك أو شركات تأمين أو غيرها.
2. تطوير ومراقبة مهنة المحاسبة والمراجعة، بصفتها المسؤولة عما ينشر من بيانات مالية وإلزام العاملين بها بمعايير محاسبية تتفق مع المعايير الدولية. وكل هذا يتطلب تدعيم ومساندة أجهزة الرقابة والإشراف.
3. تحقيق الاستقلال التام للجهات الرقابية على القطاع المالي بما فيه البنك المركزي وهيئة الرقابة المالية والجهاز المركزي للمحاسبة وجهاز الرقابة الإدارية وتحقيق الرقابة البرلمانية عليها جميعاً، وتطبيق مبدأ عدم

استمرار رئاستها لأكثر من مدتين، وذلك مع الحرص على توفير الموارد التي تكفل استقطاب الخبرات والكفاءات اللازمة لتحقيق الرقابة الفعالة.

4. تطبيق مبدأ تجنب تعارض المصالح في مجالس إدارات الجهات الرقابية بما فيها البنك المركزي وهيئة الرقابة المالية باستبعاد ممثلي المؤسسات المالية والاستشاريين من القطاع الخاص.

5. إلزام البنوك والمؤسسات المالية بتطبيق قواعد حوكمة الشركات ومد رقابة الجهاز المركزي للمحاسبات على كافة الشركات التي تساهم فيها الدولة أيا كانت نسبة المشاركة.

6. إلزام البنوك والمؤسسات المالية باتباع قواعد الملاءة المالية المعتمدة دولياً.

7. وضع النظم والضوابط التي تحد من الاقتراض الذي يرمي للمضاربة في مختلف المجالات بما فيها العقارات وأسواق المال.

8. إعادة هيكلة أجور العاملين في القطاع المصرفي بما يحد من الفوضى والتسيب فيها مع استمرار القدرة في جذب الكفاءات التي تحتاجها الدولة، مع وضع برنامج شامل لتأهيل العمالة في القطاع المصرفي والمالي.

9. ربط القطاع المصرفي بكافة أجهزة الدولة بهدف التنسيق الكامل في تمويل المشروعات التنموية التي تحتاجها البلاد وذات العائد الاقتصادي أو الاجتماعي.

10. تطوير آليات الفصل في المنازعات المالية والتجارية وبخاصة تبسيط إجراءات إفلاس الشركات لحماية حقوق الدائنين مع منح المدينين فرصة لإصلاح أوضاعهم.

11. ضرورة وضع الضوابط والقواعد لتحركات رؤوس الأموال قصيرة الأجل (رؤوس الأموال الساخنة)، وبما يقلل من احتمالات تهديد الاستقرار المالي في أوقات الأزمات.

12. في مجال تطوير سوق المال، تطبيق مبدأ عدم تعارض المصالح في مجالس إدارات البورصة والشركة المقاصة وغيرها من الجهات التي تقدم خدمات عامة، وإلزام الشركات المقيدة بتطبيق معايير حوكمة الشركات الدولية، ووضع آليات صارمة للرقابة على آليات الشراء بالهامش والتعامل في ذات الجلسة والتعامل على شهادات الإيداع الدولية، وتطبيق معايير الملاءة المالية على شركات الوساطة، وتغليظ العقوبات على مخالفات الإفصاح والقيود، وتطوير قواعد عمل بورصة النيل بغرض تشجيع قيد الشركات المتوسطة، وتدريب العاملين في مجال الأوراق المالية.

13. تطوير وتحفيز التمويل العقاري لأهميته في عملية التنمية الاقتصادية ولتمكين المواطنين من تملك مساكنهم، وتوجيه وتشجيع التمويل للعقارات الموجهة لذوي الدخل المحدود.

14. تنفيذ برنامج قومي لتسجيل العقارات والمساكن غير المسجلة متى استوفت شروطاً أساسية قانونية وصحية وبنائية بما يحقق دمجاً للقطاع العقاري غير الرسمي في الاقتصاد الرسمي.

15. تطوير ونشر الخدمات المالية غير المصرفية وتشمل التأجير التمويلي، وضمان مخاطر الائتمان، والتخصيم وغيرها من الخدمات اللازمة لنمو القطاع الخاص، خاصة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، على أن يكون ذلك في بالتزامن مع تطوير القدرات الرقابية والإشرافية للدولة على هذه الأنشطة.

السياسات المالية

في مجال السياسات المالية فإن الحزب سوف يعمل على تحقيق السياسات الآتية:

1. تطبيق مبدأ وحدة وعمومية الميزانية، فنكون جميع إيرادات الدولة ونفقاتها من خلال الموازنة وبإشراف وزارة المالية وتحت رقابة برلمانية كاملة. ولا يمنع ذلك من وجود موازنات مستقلة أو ملحقة للوحدات المحلية في نظام اللامركزية الإدارية أو لبعض المؤسسات الاقتصادية المستقلة وذات الطابع التجاري. وفي جميع الأحوال، فإن وجود هذه الموازنات المستقلة أو الملحقة لا يجب أن يحول دون إلحاقها بالموازنة العامة بحيث تكون تحت إيراداتها ومصروفاتها تحت مراقبة البرلمان ووزارة المالية .
2. ادخال الصناديق الخاصة داخل الموازنة العامة للدولة، وحظر تحصيل أية إيرادات مخالفة للقانون.
3. صياغة إطار عام للمرتبات والأجور في أجهزة الدولة وتحديد حدود دنيا وقصى لدخول العاملين في الجهاز الحكومي والهيئات التابعة له ووضع نظام شامل واطار قانونى عادل وشفاف ينهى فوضى الأجور داخل الجهاز الإدارى للدولة ، ويراعى في تحديد الحدود الدنيا والقصى توافر معيارى العدالة والكفاءة مع الحرص على عدم التضحية بالكفاءة واستمرار قدرة الدولة على جذب القيادات والكفاءات اللازمة لعملية التطوير. كذلك وضع إطار قانوني يتميز بالشفافية والعدالة والتوازن بالنسبة لمرتبات وأجور العاملين في الشركات التابعة أو المملوكة للدولة.
4. إعادة النظر في أولويات الإنفاق العام، فبالرغم من انخفاض معدلات الأجور والمرتبات الأساسية للعاملين في الجهاز الحكومي، فإن هناك إسراف مبالغ فيه في المصروفات المكملة كالسفر والأثاث والسيارات والرحلات الخارجية مما يتطلب إعادة نظر شاملة. كذلك يجب أن تكون بنود الإنفاق مفصلة وواضحة مع تجنب البنود الإجمالية. وفي الحالات التي تتطلب حماية مصالح الأمن القومي أو تتطلب قدرأ من المرونة فيجب عرضها بالتفصيل على لجنة يشكلها البرلمان من بعض أعضائه مع ممثلين عن الجهاز المركزي للمحاسبات.
5. إجراء مراجعة شاملة لنظام الضريبة على دخل الأفراد وتبني فلسفة الضريبة التصاعدية التي تستند إلى دراسة للأثر الضريبي وتحقق معايير العدالة والكفاءة والحصيلة في أن واحد.
6. إستمرار الضريبة الموحدة بالنسبة لدخول الشركات مع عدم منح إعفاءات، والاتجاه نحو تحفيز الاستثمار الذي يؤدي للتنمية المستدامة عن طريق الحوافز غير الضريبية.
7. تحقيق الشفافية والمساءلة عن تنفيذ الموازنة، الأمر الذي يتحقق من خلال نشر الحسابات الختامية ورقابة الجهاز المركزي للمحاسبات وذلك بشكل مبسط، وأن تنشر هذه الحسابات بشكل دوري وتعرض على البرلمان لمناقشتها.
8. تحقيق الاستقلال الكامل للجهاز المركزي للمحاسبات عن السلطة التنفيذية، على أن تمتد رقابته إلي الجمعيات الأهلية أو المؤسسات التي تتمتع بدعم حكومي مالي مثل النقابات والأحزاب.

إدارة أصول وأموال الدولة

1. خضوع أملاك الدولة لنظام موحد تحت رقابة الجهاز المركزي للمحاسبات وإشراف وزارة المالية وذلك لتجنب الفساد في التصرف فيها.
2. وضع نظام قانوني شامل وموحد للتصرف في الأراضي المملوكة للدولة المخصصة للاستثمار سواء السياحي أو العقاري أو الصناعي.
3. إعادة هيكلة شركات القطاع الأعمال العام وتحديد تبعيتها وتطوير النظم الإدارية والقانونية والمحاسبية التي تخضع لها بما يحسن من كفاءتها ومن قدرتها على الوفاء بمتطلبات المجتمع مع تحقيق عائد اقتصادي للدولة.
4. إحكام الرقابة والإشراف على نظام المزايدات والمناقصات لضمان الحرية الكاملة وعدالة الفرص المتاحة أمام الجميع مع تشجيع زيادة حصول الصناعات الصغيرة والمتوسطة وكذلك الصناعات التي تشغل النساء في ظل ظروف عادلة على حصة أكبر من تلك التعاقدات الحكومية.
5. إتباع منهج عملي يحفظ المصلحة الوطنية في إدارة أصول الدولة بحيث لا تكون الخصخصة هدفاً في حد ذاته وإنما وسيلة لتحقيق الصالح الاجتماعي والاقتصادي معاً، ومع استمرار الدولة في الاستثمار وضخ أموال جديدة في أنشطة بحاجة إلى تواجد الدولة فيها منتجا وفاعلا اقتصاديا لتحقيق أهداف استراتيجية وتنموية.

تطوير مصادر المعلومات

يتوقف حسن إدارة الموارد الاقتصادية على مدى سلامة البيانات وانتظامها ودلائنها للمقارنة. كما يعتمد الاستثمار على سهولة الحصول على المعلومات الدقيقة المتعلقة بالأسواق والسكان والإنتاج والاستهلاك وغيرها. ويعتبر الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء هو المصدر الرئيسي للبيانات الإحصائية. وقد جاء تطوير هذا الجهاز خلال العقود الماضية كجزء من منظومة الأمن القومي. ومن هنا فقد جمع بين وظيفتي "التعبئة" و"الإحصاء". وغنى عن البيان أن "التعبئة" مفهوم عسكري يعتمد بدرجة كبيرة على السرية، في حين أن "الإحصاء" مفهوم معلوماتي يستند بالدرجة الأولى إلى الشفافية. بناء على ذلك يري الحزب ضرورة تطبيق ما يأتي:

1. الفصل بين وظيفة جمع "الإحصاءات" ونشرها وبين وظيفة "التعبئة القومية"، وبالتالي إرجاع الجهاز إلي طبيعته المدنية وكذلك إعطائه قدراً أكبر من الاستقلال والمصداقية.
2. اعتماد التعريفات المستقرة عالمياً، وأن يكون هناك نوع من التجانس والتوافق في البيانات الصادرة عن مختلف الجهات الحكومية، وأن تخضع كلها للمعايير الدولية.

تشجيع الاستثمار وتوظيفه لخدمة الأهداف التنموية الكبرى

يرى الحزب ضرورة مساندة وتشجيع المستثمرين الجادين على العمل في نظام يتميز بالشفافية والتنافسية كما يؤيد تقديم كافة سبل العون لهم والضمانات والحوافز التي تتيح ضخ أموالهم وتوظيف خبراتهم في النشاط الاقتصادي، كما يؤمن بضرورة العمل على ترويج وتحفيز الاستثمار في مصر وإزالة كافة المعوقات والعقبات التي

تعرض طريقه، وذلك من خلال منح المستثمرين الثقة والطمأنينة والمناخ الذي يسمح لهم بإطلاق طاقتهم دون الخوف من الممارسات الإدارية التي تعيق النشاط أو التغييرات غير المتوقعة في النظام القانوني أو الابتزاز أو الفساد الذي يعرقل العملية الاستثمارية. كذلك ينطلق الحزب في بناء برنامجه الاقتصادي من أهمية وضع سياسات الاستثمار في إطار أكثر شمولاً يرتبط بسياسته الاقتصادية بوجه عام وبرنامج الحزب في تحقيق العدالة الاجتماعية، بحيث لا يقتصر الهدف من سياسات الاستثمار على مجرد تحقيق معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي فحسب. فتحقيق معدلات النمو المرتفعة لابد وأن يتواكب مع منظومة متكاملة من السياسات الاقتصادية والاجتماعية التي تضمن توزيعاً عادلاً لثمار النمو الاقتصادي واستفادة القطاع العريض من المواطنين مما تجلبه التنمية الاقتصادية المستدامة من فرص للعمل والتقدم ورفع مستويات المعيشة.

وأخيراً فإن الحزب يساند مبدأ الحرية في الاستثمار وفي التملك وفي الإدارة وحق المستثمرين في الاحتفاظ بعوائد النشاط الاقتصادي سواء في مصر أو عن طريق تحويلها للخارج من خلال القنوات المشروعة، على أن يكون ذلك مع وضع قواعد محددة وواضحة للقيود المتعلقة بالاستثمار الأجنبي سواء فيما يتعلق بالحدود القصوى لملكية المشروعات ذات الطابع الاستراتيجي أو تلك الواقعة في مناطق ذات طبيعة خاصة، ولكن بحيث يكون كل ذلك في إطار من الوضوح القانوني والشفافية الكاملة والتوافق مع قواعد القانون الدولي وغير خاضع للتعسف والغموض بما يمنع استغلال القلة لنفوذها من أجل الاستيلاء على ثروات الوطن وأراضيه.

في سبيل ذلك فإن الحزب يتبنى السياسات الآتية:

1. ربط سياسات الاستثمار بالسياسة الاقتصادية العامة للدولة بحيث يتم تحديد المجالات التي تستهدف الدولة تنميتها وإعطائها الأولوية وكذلك التنسيق بين الاستثمار الخاص وبين سياسات الدولة في التنمية المحلية للمحافظات والمناطق المستهدفة بالتنمية الاقتصادية بحيث تتكامل سياسات تشجيع القطاع الخاص مع الخطة الاستثمارية للدولة.
2. تعديل قانون ضمانات وحوافز الاستثمار بحيث يتم طرح حزمة جديدة من المزايا والحوافز والضمانات (غير الضريبية) التي تستفيد منها المشروعات الاستثمارية خاصة بما يؤدي لخفض التكلفة الاستثمارية الرأسمالية والجارية وتكلفة التمويل في مرحلة الإنشاء، ولكن مع ربط ذلك بما تحققه تلك المشروعات من مستهدفات في مجالات التشغيل خاصة تشغيل النساء في ظروف عادلة وكريمة، والتنمية المحلية، وتطوير القدرة المعرفية للبلاد وتطوير وتعميق بنيتها الصناعية، مثل تخفيض في رسوم توصيل المرافق العامة، وتنظيم وترشيد حوافز التصدير، وتوفير منح مالية للتطوير التكنولوجي، وكذلك تطبيق سياسة لتشجيع الروابط بين الاستثمارات الكبيرة والأجنبية والمنشآت الصغيرة والمتوسطة بحيث يكون ذلك أحد معايير حصول المشروعات الكبيرة على المزايا والحوافز التي تمنحها الدولة.
3. مراجعة كافة القوانين والنظم المتعلقة بالجمارك والاستيراد والتصدير بهدف الحد من ظاهرة التهريب الجمركي التي تضر بالاستثمار الشريف وتؤدي إلى فساد المناخ الاستثماري.
4. التقدم بمشروع قانون جديد لتنظيم إتاحة الأراضي المملوكة للدولة للاستثمار الصناعي والزراعي والسياحي، وذلك بما يضمن حصول الدولة على المقابل العادل لها، وفي إطار من التنافس والشفافية في تخصيصها،

وكذلك مع تحديد المناطق التي يتم الاستثمار فيها بنظام الانتفاع وليس التملك وفقا لاعتبارات الأمن القومي أو الندرة أو الحفاظ على البيئة.

5. التوسع في إنشاء المناطق الصناعية في مختلف محافظات مصر على أن يكون ذلك بناء على دراسات تحدد مجالات الاستثمار التي تتخصص فيها كل منطقة بما يمكنها من خدمة المحافظة التي تقع بها واستغلال مواردها على النحو الأمثل وتوظيف أبنائها.

6. مراجعة قانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص بما يمكن من الحفاظ على حق المجتمع في عدم استغلال المرافق العامة وذلك عن طريق التحقق من التسعير السليم والالتزام بمعايير الحفاظ على البيئة والتشغيل السليم للعمالة وحسن إدارة المرافق العامة، وكذلك وضع الإطار القانوني السليم للحفاظ على المال العام في تلك المشروعات.

7. التقدم بمشروع قانون جديد للإفلاس والصلح الواقي منه والتخارج من الشركات بما يمكن من تفعيل دور البنوك ومؤسسات التمويل في إقراض المشروعات مع تفعيل قدرتها على استيداء مستحقاتها حفاظا على أموال المودعين.

8. تعديل قانون الاستثمار بما يضع الإطار القانوني الذي يمكن من تحديد الصناعات والأنشطة الاقتصادية التي يتم تحديد نسبة المشاركة الأجنبية فيها للأسباب التي تتعلق بالأمن القومي وكذلك المناطق التي لا يسمح فيها بالملكية الأجنبية للأراضي، على أن يكون ذلك في إطار من المشروعية القانونية الكاملة التي تحدد الحقوق والواجبات والإجراءات أسوة بما هو معمول به في مختلف دول العالم.

عانت المنشآت الصغيرة والمتوسطة من الإهمال الحكومي والحرمان من الخدمات المالية والفنية والتسويقية والإدارية والسياسات التشجيعية الملائمة بل ومن تعسف البنية المؤسسية الاقتصادية الفاسدة لعقود طويلة. وكنتيجة لغياب الديمقراطية حُرِمَ هذا القطاع من التمثيل المؤسسي ومن القدرة على التواصل مع صانعي القرار. كما حُرِمَ هذا القطاع من أبسط الخدمات المصرفية التي تركزت بالأساس على كبار العملاء ليسهم القطاع المصرفي في تهميش المنشآت الصغيرة وهدر إمكاناتها. واقتصرت المساعدات والإجراءات التشجيعية على التعامل معه كجزء من وظيفة الدولة الاجتماعية بدلاً من التعامل معه كمورد اقتصادي حقيقي وكقطاع يمكنه إحداث نقلة نوعية في كفاءة الاقتصاد المصري. فلا يكاد يوجد اقتصاد كفاء في العالم لا يعتمد بشكل واضح على قطاع المشروعات الصغيرة.

ويري الحزب أن مستقبل الاستثمار في مصر يجب أن يستند إلى إطلاق طاقات المشروعات الصغيرة والمتوسطة وكذلك الأنشطة متناهية الصغر، لما تؤدي إليه مجتمعة من رفع معدلات التشغيل، والحد من انتشار الفقر، وتمكين المواطنين - رجالاً ونساء - من المشاركة في العمل الاقتصادي بكل ما يحمله ذلك من تحقيق كامل لمواطنتهم ومن استعادتهم لكرامتهم، بجانب ما يحققه من عدالة في المشاركة في جني ثمار التنمية الاقتصادية. كذلك فهناك ضرورة لإطلاق واستغلال طاقات هذا القطاع الكامنة والاعتماد عليه في تحقيق وتوزيع الرخاء الاقتصادي المأمول. وبرنامج الحزب في هذا المجال يركز على السياسات الآتية:

1. إعادة النظر في المنظومة المؤسسية لتنمية المنشآت والمشروعات الصغيرة بما فيها دور الصندوق الاجتماعي للتنمية وضمه إلى وزارة جديدة لتنمية المنشآت الصغيرة مع إعطائها كافة الصلاحيات اللازمة لممارسة عملها على أن تتولى الإشراف على البرامج والسياسات المختلفة لتنمية هذا القطاع من أجل فك التداخل والتضارب في الاختصاصات بين الهيئات والوزارات المختلفة وتفعيل التنسيق بينها.
2. تحفيز القطاع الخاص والأهلي والقطاع المصرفي على تقديم الخدمات الائتمانية للمشروعات الصغيرة مع عدم قيام الدولة بتقديم قروض بشكل مباشر للمشروعات الصغيرة لقطع الطريق على إساءة استغلال هذه الخدمات بشكل سياسي، وذلك كله من خلال إطلاق صندوق قومي لضمان مخاطر الائتمان للمنشآت الصغيرة، وتقليل نسبة الاحتياطي المخصص لكل بنك تجارى بما يتناسب مع حجم محفظة المنشآت الصغيرة لديه، وتطوير بورصة النيل للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، وتشجيع رأس المال المخاطر والخدمات المالية غير المصرفية الموجهة لهذا القطاع، وتطبيق برنامج الخدمات الفنية لتقديم خدمات دراسات الجدوى والسوق وخدمات التدريب والتسويق وغيرها، وتحفيز المنظمات الأهلية التنموية على المشاركة في تقديم الخدمات المالية والفنية لهذا القطاع بالاشتراك مع مؤسسات الدولة والقطاع الخاص، وإطلاق برنامج قومي لتيسير إقامة الروابط الصناعية مع المنشآت الاستثمارية الكبرى بغرض رفع كفاءة الصناعات الصغيرة وإشراكها في المشاريع الاستثمارية الكبرى والعمل على نقل التكنولوجيا والخبرات الإدارية إليها عن طريق تلك الشراكات.

3. تعديل قانون المناقصات والمزايدات الحكومية لتشجيع المنشآت الكبيرة على التعاقد مع المنشآت الأصغر حجماً عن طريق منحها الأفضلية فى التعاقد لتوريد المشتريات أو إنجاز المشروعات الحكومية فى حالة التعاقد معها مع منشآت اصغر حجماً.
4. إطلاق برنامج التأجير التمويلي بغرض تحديث القاعدة الإنتاجية للصناعات الصغيرة من مكينات ومعدات وخلافه وذلك من خلال الشراكة بين شركات التأجير التمويلي والمنظمات غير الحكومية التي لديها خبرة التعامل مع المنشآت الصغيرة على اسس احترافية من خلال برامج الإقراض أو الدعم الفنى
5. إطلاق برنامج القومى للريادة بغرض خلق جيل جديد من صغار المستثمرين وشباب المستثمرين يتمتع بالمهارات الريادية اللازمة بالإضافة إلى صقل معارف ومهارات أصحاب المنشآت القائمة.
6. تشجيع أصحاب هذه المشروعات على تكوين منظمات تمثيلية خاصة بهم لحماية مصالحهم وتمثيلهم أمام الدولة وإشراكهم فى عمليات صنع القرار الاقتصادي على قدم المساواة مع غيرهم من رجال الأعمال والمستثمرين.
7. تنشيط التعاونيات الإنتاجية وتحريرها من قيضة الدولة وتقديم الدعم الكافى لها حتى تستطيع المنشآت الصغيرة ان تنتظم فى كيانات أكبر تتيح لها الاستفادة من اقتصاديات الحجم سواء فى الحصول على المدخلات بجودة وسعر مناسبين او فى التسويق والتصدير.
8. ربط التجمعات الحرفية والصناعية المتميزة بمراكز البحث والجامعات والمعاهد المتخصصة لتقديم خدمات متخصصة لتلك التجمعات بغرض رفع قدرتها التنافسية.

تنمية زراعية تقوم على صغار الفلاحين

تتسق السياسة الزراعية مع المبادئ الأساسية للحزب خاصة فيما يتعلق بالعدالة الاجتماعية و التنمية الاقتصادية والحفاظ على الموارد الطبيعية، و تقوم على فرضية رئيسية وهي أن تحقيق الفائدة الاقتصادية المرجوة من القطاع الزراعي لا يمكن أن يتحقق دون الأخذ في الاعتبار أن الزراعة نشاط إنساني واجتماعي في المقام الأول، و أن نهضة هذا القطاع ترتبط ارتباطاً أصيلاً بنهضة صغار الفلاحين والرفع من شأنهم. وتقوم السياسة الزراعية للحزب على ضرورة احترام اختيارات الفلاح واحترام الموارد الطبيعية والاستدامة البيئية بما في ذلك الاستخدام السليم والأمن للمبيدات الزراعية، وحماية التنوع البيولوجي والأصناف التقليدية التي تميز الزراعة المصرية وتلعب دوراً أساسياً في التوازن البيئي.

كذلك ينطلق الحزب في سياسته الزراعية من إدراك لما يعاني منه هيكل الملكية الزراعية فى مصر من عدم مساواة صارخ واستقطاب حاد بين الحيازات الصغيرة والقزمية من جهة والحيازات الكبيرة من جهة أخرى. فطبقاً لآخر مسوحات زراعية فإن نسبة من يملكون 4 فدان فأقل تبلغ 93% من إجمالي عدد الملاك، ويملكون نصف إجمالي المساحة، بينما من يملكون من 10 فدان إلى أكثر من 100 فدان يشكلون 2% من الملاك تقريباً ويملكون ما يقرب من 34% من المساحة المنزرعة. وتبين هذه النسب مدى تركيز الحيازة الزراعية من جهة وتفتتها من جهة أخرى، فما يقرب من نصف المساحة المزروعة يعتمد على الحيازات الصغيرة والقزمية. ونتيجة لذلك تضيع نسبة كبيرة من أخصب الأراضي كحدود وفواصل بين الحيازات، وتضعف القدرة على تحديث الأنشطة الزراعية أو الارتقاء بالإنتاجية الزراعية. وفى ظل هذا التفتت يصبح من الطبيعي ان ينتشر الفقر بين صغار الفلاحين وان يصعب - بل ويستحيل - على ما يقرب من نصف الأراضي

الزراعية المصرية ان تستفيد من وفورات الحجم سواء فى الإنتاج او الحصول على المدخلات اللازمة او التسويق او استخدام التكنولوجيا.

و فى الواقع تعاني الزراعة المصرية من المشاكل فى جميع مراحل الإنتاج الزراعي بالإضافة للتسويق والتصدير. فبالإضافة لتفتت الحيازات الزراعية يعاني قطاع الزراعة من نقص الوعي بالممارسات السليمة فى الري والتسميد ومكافحة الآفات والحصاد واستخدام نوعيات تقليدية وردية من البذور والشتلات، بالإضافة إلى ضعف الرقابة على نوعية المبيدات والأسمدة والنقاوى والبذور و غياب الإرشاد الزراعي وكلها عوامل أضعفت الزراعة المصرية على مر السنين. كما ان تناقص الرقعة الزراعية بسبب الزحف العمراني، يعتبر من أهم مشاكل الاستثمار الزراعي فى مصر لأن ذلك يؤدي إلى اختلال العلاقة بين الموارد الأرضية والسكانية، حيث تقدر المساحة المستقطعة سنويا لتلك الأغراض بنحو 20 ألف فدان.

وتعاني الزراعة المصرية أيضا المصرية من ضعف البنية التحتية والتجهيزات والممارسات الخاصة بمعاملات ما بعد الحصاد من نقل وتعبئة وتبريد وغيرها. كما أن هناك قصور واضح فى نظم المعلومات التسويقية بالإضافة إلى محدودية استفادة المزارعين منها. كذلك فهناك غياب واضح لمعايير الجودة والمواصفات القياسية لغالبية السلع الزراعية. وقد أسفرت هذه المشكلات عن العديد من النتائج السلبية، من أهمها الارتفاع فى نسب الفقد والتالف خاصة فى صعيد مصر. أيضا فقد انخفض نصيب المنتجين الزراعيين من الربح وضعفت مشاركة صغار المزارعين فى المنظومة التصديرية مقابل الاعتماد الاساسى على كبار المنتجين والمزارع التصديرية الكبيرة، وضعفت العلاقات التكاملية والتعاقدية بين حلقات الإنتاج والتصدير، وبالتالي لا يستفيد صغار المزارعين من عمليات التصدير أو الدعم التصديرى.

وفى ظل هذه الظروف يرى الحزب إنشاء وتشجيع التنظيمات التعاونية الفعالة للمزارعين. فتلك التنظيمات تتيح للفلاحين وحيازاتهم الصغيرة الاستفادة من وفورات الحجم وزيادة إنتاجيتهم وربحياتهم وقدرتهم التنافسية، الأمر الذى من شأنه ان ينعكس إيجابا على الاقتصاد المصرى ككل وعلى مستويات الدخل والتوظيف والمعيشة فى الريف المصرى.

ويرى الحزب اتباع السياسات الآتية فى المجال الزراعي:

1. بناء التعاونيات على أسس طوعية ديمقراطية لتجمع الطاقات الإنتاجية الصغيرة فى كيانات كبيرة قادرة على المنافسة والإسهام فى بناء اقتصاد الأمة بشكل فعال.
2. زيادة دور التعاونيات الزراعية فى توزيع مستلزمات الإنتاج والتسويق والميكنة والدخول فى الأنشطة الزراعية المختلفة.
3. إعداد قانون جديد للتعاونيات يتفق مع المعايير التعاونية الدولية والظروف المصرية ويضمن استقلالها عن الدولة وبيئتها لها النمو والقيام بدورها المنشود، على أن يتضمن إنشاء صندوق لتجميع أموال التعاونيات الزراعية ليصبح نواة لإنشاء بنك تعاونى، وتنظيم مساهمة الجمعيات فى إنشاء شركات كبيرة، وتشجيع التكامل بين التعاونيات المتخصصة فى المستويات المختلفة.
4. مراجعة الهيكل التنظيمي للبنان التعاوني لتأكيد تحقيق كيانات اقتصادية قوية وعلى درجة عالية من الكفاءة.
5. تنمية الموارد الرأسمالية وتحسين الإدارة المالية والنظم الداخلية على أسس احترافية حتى تتمكن التعاونيات من أداء دورها ككيان اقتصادي قوي قادر على الوفاء باحتياجات الأعضاء.
6. قيام الدولة بدورها فى دعم صغار المزارعين عن طريق توفير المستلزمات الزراعية بأسعار معقولة وضمان أسعار المحاصيل الأساسية.
7. وضع سياسة للحد من الإفراط فى استخدام المبيدات والأسمدة الكيماوية وتفعيل الرقابة عليها.
8. حماية المحاصيل التقليدية من الاندثار.
9. وضع سياسة قومية لترشيد استخدام الموارد المائية عن طريق نشر طرق الري والزراعة الحديثة بين الأعضاء لزيادة الإنتاجية والارتقاء بالجودة مع ترشيد استخدام المياه مع مراعاة احتياجات الأراضي القديمة.
10. زيادة استثمارات الدولة فى الريف وقطاع الزراعة خاصة فى صعيد مصر والظهير الصحراوي للمحافظات فى إطار الموارد المائية المتاحة بهدف إيجاد فرص عمل ولكن فى ظروف عادلة وكريمة خاصة للمرأة، ومراعاة إعطاء الأولوية فى توزيع الأراضي المستصلحة لفقراء الفلاحين والشباب والنساء المعيلات بهدف إصلاح هيكل الملكية الزراعية تدريجياً.
11. تشجيع الاستثمار الخاص والعام فى البنية التحتية اللازمة لمعاملات ما بعد الحصاد من نقل وتبريد وتعبئة وتغليف خاصة فى محافظات الصعيد.
12. تشجيع الشراكات العادلة بين صغار المزارعين وكبار مستثمرى الصناعات الغذائية والتجار والمصدرين.
13. التوجه نحو الزراعة البيئية عن طريق تشجيع الزراعة العضوية والزراعة النظيفة مع وضع وتطبيق معايير صارمة تحدد الاشتراطات الصحية و البيئية الملزمة لمنتجي ومستوردي المستلزمات الزراعية من بذور ومبيدات وأسمدة.
14. وضع ضوابط صارمة فيما يخص البناء على الأراضي الزراعية والعمل على وضع سياسات واقعية تحقق التوازن بين الحق فى السكن الريفى من ناحية والحفاظ على هذا المورد الحيوي من ناحية أخرى.

- 15.** ضمان الأمان الحيازي لمستأجري الأراضي الزراعية من خلال عقود طويلة الأجل ومسجلة في الجمعيات الزراعية بحيث تسمح للمستأجر أن تكون له صفة قانونية تمكنه من التعامل مع الإدارات الزراعية وقنوات التسويق و الائتمان، كما تحفزه على التخطيط السليم وخدمة الأرض بما يضمن الحفاظ على جودتها وذلك بما لا يخل بحق الملكية الخاصة للأراضي الزراعية.
- 16.** توفير الحماية القانونية والاجتماعية للعاملين الزراعيين والعاملات الزراعيات و ضمان حقوقهم التي تكفل لهم قوانين العمل واتفاقيات الدولية.

المحور الاجتماعي

تعد قضية العدالة الاجتماعية ومكافحة مشكلة الفقر واحدة من التحديات الرئيسية التي تواجه المجتمع المصري في الوقت الحالي والتي تفاقمت بسبب السياسات المعيبة التي اعتمدها النظام السابق على مدى عشرات السنين. وتشير تقارير التنمية البشرية إلي أن حوالي 22% من السكان يقعون تحت خط الفقر (دولارين يوميا) وحوالي 4% يعانون من الفقر المدقع (دولار واحد يوميا)، يضاف إليهم حوالي 21% من المصريين ممن يعيشون في مستوى أقرب للفقر حيث أنهم مهددون بالانضمام لجموع الفقراء في حالة انخفاض دخولهم بنسبة 20%. كذلك يشير التوزيع الجغرافي للفقر في مصر إلي تركزه في الصعيد حيث يعيش ما يزيد عن 60% من فقراء مصر و 66% من السكان الأشد فقرا، كما يوجد به 95% من القرى الأشد فقرا في مصر. وتفتقد هذه القرى لمعظم الخدمات الأساسية من رعاية صحية ومستشفيات ومدارس ومراكز ثقافية وأقسام شرطة. وترتفع نسبة الأمية في تلك القرى إلي 41% من السكان. ويتركز الفقر في مصر بشكل عام في الريف عنه في الحضر حيث يعيش 78% من الفقراء و 80% من السكان الأشد فقرا في الريف. ويجتمع في الريف فقر الدخل مع الافتقار إلي الخدمات التعليمية والصحية ومياه الشرب النقية والصرف الصحي وغيرها، فلا توضع تلك القرى الأكثر فقرا ضمن أولويات توزيع الاستثمارات المخصصة للبنية الأساسية، وبالتالي لا يحصل سكان حوالي ثلث قرى مصر على مياه الشرب من شبكة عامة، كما أن نسبة محدودة من سكان قرى المنيا وأسيوط وبنى سويف وسوهاج هي التي تتمتع بشبكات للصرف الصحي. وإن كان الحزب المصري الديمقراطي الاجتماعي يضع قضية الفقر في قلب برنامجه للنهوض بالمجتمع المصري فإنه يطرح أيضا رؤية متكاملة لمشاكل مصر الاجتماعية الأخرى ولكيفية التعامل معها.

أولاً: القضاء على الفقر المدقع والحد من آثار التبائين في الدخل

فلسفة الحزب:

يطرح الحزب أهمية العمل على تقليل الفجوة في الدخل بين المواطنين عن طريق تأمين حد أدنى للأجور لمن يعمل، وإعانة بطالة للباحثين عن العمل وربطها بالتدريب أو البحث الجاد عن العمل، دون تفرقة بين الرجل والمرأة. كما يطرح أهمية تطبيق سياسة للتحويلات النقدية للأسر التي لا يكفي دخلها لتحقيق الحياة الكريمة، والعمل على الحد من آثار تدنى الدخل على الأطفال عن طريق ضمان جودة الخدمات والسلع العامة مثل التعليم والصحة والتغذية والبيئة والموارد الثقافية. وإن كان الحزب يدرك قيمة ثقافة التضامن والتكافل في مصر والجهود التي تبذلها بعض الشركات للقيام بدور اجتماعي والآثار الإيجابية لجهود الجمعيات الخيرية، إلا أن الحزب يستند إلى مبدأ أن التعامل مع قضية الفقر في مصر تقع مسؤوليته على عاتق الدولة وما يجب أن تجر به من تغييرات هيكلية في سوق العمل، والنظام الضريبي، وأولويات الانفاق العام، والخدمات العامة التي تتيحها بحيث تصبح آمال المصريين جميعا في العيش الكريم حقا لهم لا منحة.

من هنا فإن الحزب يطرح تصورا بديلا للعدالة الاجتماعية الحقيقية لا يقتصر على الرؤية التقليدية التي تقاس بالاستهلاك وبالتوزيع فحسب، بل يقدم رؤية جديدة للعدالة كمفهوم حيوي وحديث، يقاس بالمساواة في الفرص وبالقدرة على

إطلاق الطاقات والإمكانات، في إطار من احترام الحقوق والحرص على تمكين المواطنين جميعاً، رجالاً ونساءً. والحزب بذلك يطرح جانباً الفكر الذي ساد لسنوات طويلة والذي اعتمد على استمرار تقديم الدعم العيني بلا ضوابط وبدون استهداف أو قياس اعتماداً على دعم من يستهلك أكثر وليس من لديه الاحتياج الأكبر بما أدى إليه ذلك من هدر في الموارد ووصول الدعم لغير مستحقيه. والحزب يقدم تصوراً جديداً يستند إلى تفعيل حقيقي لمفهوم وصول الدعم لمستحقيه وفقاً لرؤية شاملة لمفاهيم الفقر والعدالة الاجتماعية ونكافؤ الفرص.

سياسات الحزب

في مجال الحماية الاجتماعية

1. تنفيذ برنامج شامل للتحويلات نقدية لمن لا يستطيع أن يعمل على أن يتم حصر الحالات المستحقة من خلال الجمعيات الأهلية والسلطات المحلية.
2. إنشاء بدل بطالة لمن لا يجد عملاً على أن يتم توفير فرص للتدريب وإعادة التأهيل وتوفير الخدمات المساعدة في البحث عن وظائف مناسبة.
3. تقرير حد أدنى للأجور لمن يعمل بالفعل على أن يشترك في تحديده العاملون في القطاعات المختلفة من خلال المفاوضات الجماعية.
4. تطوير آليات الرقابة على الدعم وخفض دعم الطاقة ومحاسبة المنشآت الاقتصادية على استهلاكها، ووضع حد أقصى لاستهلاك الطاقة المدعم داخل المدن وذلك لتوفير الموارد اللازمة لتنفيذ بقية برامج الحماية للفقراء.
5. التوسع في أنظمة التأمين الاجتماعي الإجباري لتشمل جميع المواطنين، وعلى وجه التحديد رعاية المرأة الفقيرة والحامل وكبار السن وغير القادرين على العمل وأطفال ما قبل سن المدرسة.

في مجال الإنتاجية

1. زيادة الاستثمارات في الريف وقطاع الزراعة خاصة في صعيد مصر والظهير الصحراوي للمحافظات بهدف خلق فرص عمل للنساء والرجال.
2. إعطاء الأولوية في توزيع الأراضي المستصلحة لفقراء الفلاحين، ومساعدة المرأة المعيلة على ضمان حقوقها وحقوق أسرتها في الحصول على جانب من تلك الأراضي.
3. زيادة الاستثمارات العامة في البنية الأساسية مع التركيز على القرى والمناطق المحرومة في الريف وفي صعيد مصر، وتمكين المجتمعات المحرومة من المطالبة بحقوقها من الخدمات العامة والقيام بدور رقابي على مقدمي الخدمات والسلع، خاصة ما يخص حصول النساء على نصيبهن منها.
4. إيلاء عناية خاصة لصغار المزارعين و الحرفيين والمنشآت الصغيرة في الريف.
5. توفير فرص للتدريب وإعادة التأهيل وتوفير الخدمات المساعدة في البحث عن وظائف مناسبة.

6. توفير الخدمات الصحية والتعليمية والأمنية والترفيهية في التجمعات السكانية الفقيرة في الريف والعشوائيات لتحسين نوعية الحياة، وضمان جودة هذه الخدمات عن طريق تفعيل دور المجتمع المدني في المتابعة والمشاركة في ضمان جودة واستمرارية هذه الخدمات.

في مجال الحرية

1. ترسيخ مبدأ المساواة والحرية السياسية غير المنقوصة ودون تفرقة بين ريف وحضر أو غنى وفقير أو بين رجل وامرأة من أجل تمكين المواطن من التعبير عن مطالبه وآرائه.
2. إتاحة المعرفة والمعلومات وضمان حق المواطن في الشكوى والاعتراض دون خوف أو تردد.
3. ربط قضية مكافحة الفقر بالحرية السياسية في الوعي العام المصري لترسيخ قدرة الجماهير على المطالبة بحقوقها.

ثانياً: العمران وتحسين حياة ساكني العشوائيات

في مجال العمران:

فلسفة الحزب

تواجه مصر تحديات كبيرة في قدرة العمران القائم حالياً على استيعاب أعداد سكانية قد تصل في افتراضها التقديري المرتفع إلى نحو 94 مليون نسمة عام 2021 (المركز الديموجرافي 2003) وقد تبلغ الزيادة السكانية حوالي 66 مليون نسمة حتى عام 2050 طبقاً لتقديرات الأمم المتحدة، فإذا ما اعتبرنا توجيه هذه الزيادة في تجمعات ومحاور عمرانية جديدة وأضيف إليها حوالي 10 مليون نسمة يحتاجون إعادة توطين في عمران جديد، بالإضافة إلى ما تشير إليه الدراسات البيئية من احتمالات توزيع ما يقرب من 5 مليون نسمة قد يضاروا لأسباب بيئية، كان ذلك يعني العمل على توفير عمران جديد يستوعب قدر عدد سكان مصر الحالي. هذا التحدي يستلزم العمل بجدية وتسخير أقصى الطاقات لتوجيه التنمية العمرانية نحو إقامة مجتمعات عمرانية جديدة خارج حيز الوادي والدلتا.

سياسات الحزب

1. دعم اللامركزية في التعامل مع المشاكل العمرانية هي المنهجية الأساسية في تحديد وتطبيق الحلول للمشاكل المحلية وتطوير نظم الإدارة العمرانية على مستوى المحافظات ورفع القدرات الفنية للعاملين في الإدارة المحلية وتدعيم القوانين بمواد للضبط العمراني.
2. تأكيد دور الحكومة المركزية في التخطيط المتكامل بحيث لا تتم الحلول المحلية في معزل أو انفصال عن البعد الأشمل على المستوى القومي. ويترجم ذلك في تركيز الحكومة المركزية على تطوير شبكات النقل و المواصلات القومية، وتوفير الدراسات و المعلومات عن إمكانيات وموارد المجتمع البشرية

والطبيعية والخدمية، وتمكين المجتمع من خلال تطوير وتوفير نظم التأهيل أدوات وآليات التطبيق، وتطبيق منهجية التقييم و التقويم.

3. تقييم وتنقية قانون البناء الموحد المشتمل على قانون التخطيط العمراني وتنظيم البناء قياساً بنتائج تطبيقه منذ العمل به ومقارنة بأوجه التعارض بينه وبين القوانين ذات العلاقة، والنظر في خطط التنمية والتخطيط العمراني الموضوع مع تفعيل حقيقي لدور المشاركة الشعبية في اعتماد المخططات العمرانية الموضوع لمدن الجمهورية.

4. إعادة هيكلة مخططات المدن الجديدة لفتح مجالات التحول الوظيفي العمراني لتلك المدن بما يتناسب وإمكاناتها الاقتصادية الواقعية وربط الطاقات الاستيعابية السكانية بها بالقدرات الاقتصادية والعمرانية المتاحة.

5. النظر في توحيد جهات التنظيم والتبعية في المدن الجديدة ما بين هيئة التنمية الصناعية وهيئة تنمية المجتمعات العمرانية الجديدة ووزارة الحكم المحلي والهيئة العامة للتخطيط العمراني وسائر الجهات ذات العلاقة.

6. توجيه أولويات التنمية العمرانية نحو الظهير الصحراوي للساحل الشمالي وتطهير تلك المساحات من الألغام وإعادة استغلالها بالإشتراك مع القطاع الخاص.

7. تنمية الشريط الساحلي الشرقي على البحر الأحمر بدعم شبكة طرق جيدة تربط بين مدن الوادي ومدن الشريط الساحلي مع امدادها بالخدمات والتجمعات العمرانية الخدمية.

8. حل مشاكل التنمية العمرانية في محور ارتباط واحات الصحراء الغربية من غرب أسوان حتى الواحات البحرية شمالاً مع دعم تلك الواحات للارتقاء العمراني بها.

9. توفير مقومات التنمية العمرانية بسيئاء من حيث التوجه السياسي نحو ترسيخ سبل الاستقرار للمواطن السيناوي وفتح مجالات الاستثمار وتنشيط ودعم دور القطاع الأهلي في التنمية العمرانية.

فى مجال الإسكان

فلسفة الحزب:

ينطلق الحزب من رؤيته للإسكان من مبدأ أن السكن الآدمي هو حق من حقوق الإنسان يجب أن يحصل عليه كل مواطن بغض النظر عن قدراته المادية لأن ذلك يندرج تحت مبدأ الكرامة الإنسانية، وأن الوضع الإسكاني في مصر يجسد مشاكل أعمق وهى مشاكل الفقر والظلم الاجتماعي وضعف الدولة. ويعتبر الحزب مشاكل العشوائيات والإسكان من أكثر المشاكل التي تحتاج لمواجهة عاجلة وفاعلة، وتحتم منهجية متكاملة تجمع بين إطلاق طاقات القطاع الخاص في التنمية العمرانية ولكن في ظل دور فعال للدولة يحافظ على التنمية الحضارية وعلى مبادئ العدالة الاجتماعية. ويرتكز برنامج الحزب على فكرة أن التنمية العمرانية هي أداة أساسية لتمكين وتفعيل ارتباط التنمية الاقتصادية بالرفاهية والعدالة، وبناء عليه يتم احتساب جدوى المشروع العمراني على أساس العائد المادي والاجتماعي معا. كذلك يؤمن الحزب بضرورة أن تؤدي السياسات العمرانية إلى تأكيد مبدأ الشراكة بين جميع الأطراف المعنية بمنظومة التنمية العمرانية. ويرى الحزب ان النمو السكانى سوف يدفع مصر لمواجهة تحديات جمة تستلزم العمل بجدية وتسخير أقصى الطاقات لتوجيه التنمية العمرانية

نحو إقامة مجتمعات عمرانية جديدة خارج حيز الوادي والدلتا. وأخيرا فإنه يعطي أهمية كبرى للامركزية في التعامل مع المشاكل العمرانية وفي تحديد وتطبيق الحلول للمشاكل المحلية، مع استمرار وحيوية دور الحكومة المركزية في ضمان منهجية التخطيط المتكامل بحيث لا تتم الحلول المحلية في معزل أو انفصال عن البعد الأشمل على المستوى القومي.

سياسات الحزب في مجال الإسكان

1. تشجيع ملاك المساكن المغلقة لفترات طويلة على طرح مساكنهم للإيجار من خلال الضريبة العقارية التي تزيد من تكلفة الاحتفاظ بمساكن شاغرة لفترات طويلة.
2. التوسع في برامج تمكين المواطن لحل مشكلة سكنه مثل القروض الميسرة بدون مقدم والمساعدة على بناء المساكن، مع وضع خطة زمنية واليات فعالة للمراقبة والتقييم.
3. تقنين أوضاع السكن ومساعدة الرجال والنساء في الحصول على عقود ملكية للمساكن المملوكة لهم بالفعل ملكية مشروعة ولكن غير رسمية.
4. رفع الوعي والتدريب للذين يؤهلان المواطنين على الاقتراض لتمويل السكن بما يحد من مخاطر التعثر عن السداد، وربط التمويل بالبرامج التنموية والتدريب والتأهيل من أجل دمج البعد التنموي والبعد الاقتصادي.
5. دعم الإسكان التعاوني ودعم الإسكان لمحدودي الدخل.

سياسات الحزب في مجال العشوائيات

1. على المدى البعيد، العمل على معالجة أسباب وحواجز انتقال الناس إلى السكن في عشوائيات، وربط ذلك ببرنامح الحزب في تحقيق العدالة الاجتماعية والقضاء على الفقر وإتاحة الخدمات لكافة السكان بالإضافة لضمان الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين ومن أهمها الحق في السكن اللائق والأمن.
2. في المدى القصير، تقديم حلول سريعة لإيجاد بدائل للمناطق المصنفة خطر على السكان وتحسين البيئة الصحية في المناطق التي استقرت سكنيا.
3. في المدى المتوسط، تطوير المناطق غير القابلة للتبديل والتي لا تشكل خطرا داهما على أرواح سكانها.
4. تنفيذ برنامج لتنمية المنشآت الصغيرة ومتناهية الصغر في المناطق العشوائية لتحسين فرصة سكانها في تحسين دخولهم.

ثالثاً: ثورة في التعليم

فلسفة الحزب:

التعليم هو رهان مصر الأساسي لدخول مجتمع المعرفة وتحقيق التقدم والتنمية وإقامة مجتمع ديمقراطي. وعلى هذا يرى الحزب ضرورة إعادة بناء المنظومة التعليمية بشقيها الجامعي وما قبل الجامعي على أساس الإنتاج المعرفي ونشر التعليم في المجتمع بحيث يلبي احتياجاته ويواجه التحديات الحالية والمستقبلية، وبحيث يصبح قادرا على التحاور والتواصل

مع المجتمع العالمي. و يتطلب هذا في المقام الأول إتاحة كافة الفرص التعليمية لجميع أبناء الشعب بدرجة عالية من الجودة، وبما يتفق مع المعايير العلمية المتفق عليها دولياً، وبما يعني أن تصبح العملية التعليمية الوسيلة الأساسية التي تضمن غرس قيم المواطنة والمساواة من خلال إعادة تشكيل المحتوى العلمي و من خلال إدراك أهمية العلاقة التبادلية بين منتج المعرفة وناشرها ومنتقياها.

و يؤمن الحزب أن الدولة هي المسئول الرئيسي عن التعليم بكل صوره وأشكاله من حيث وضع الاستراتيجيات والإشراف على الآليات، وأن سياسة التعليم يجب أن تستهدف الإعداد الثقافي وغرس قيم الإيمان بالعلم والمنهج العلمي وتكريس قيم المواطنة بجانب إعداد المواطن للالتحاق بسوق العمل. وفي هذا السياق يسعى الحزب إلى:

1. توفير كافة الإمكانيات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والعلمية والثقافية لتحقيق مجانية التعليم بكافة مستوياته وأنواعه، وعلى أعلى المستويات الدولية المتعارف عليها بما يراعى المساواة الاجتماعية والتعددية دون أي تمييز.

2. تحقيق المحو النهائي والكامل للأمية بكفاءة تتفق مع المستويات الدولية المتعارف عليها خاصة بين الفتيات والسيدات اللاتي لا تشجعهن ظروف المنزل والعمل على نحو اميتهن.

3. إعادة صياغة سياسة التعليم بشقيه الجامعي وما قبل الجامعي ليصبح قادراً على الإنتاج المعرفي، والتحاور والتبادل العلمي على مستوى العالم.

ان تحقيق ما سبق يتطلب مؤسسات تعليمية تتيح للطالب والطالبة بيئة متطورة وآمنة ونشاط ثقافي وفني ورياضي فعال، و مناهج وبرامج تعليمية متطورة تعتمد على التنقيف والإبداع والحوار وتتمى قدرة المتعلم على الفهم والتخيل والرؤية النقدية والتعلم الذاتي والمشاركة، و إستراتيجيات تستند على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتتجاوب مع ظروف المجتمع واحتياجاته. كما تتطلب وجود معلم متمكن فكرياً وعلمياً وخلقياً ويتمتع بمكانة اقتصادية واجتماعية لائقة وجامعات مستقلة مالياً وإدارياً، قادرة على أداء وظائفها في التدريس و البحث العلمي وخدمة المجتمع و أعضاء هيئات تدريس يتمتعون بالإستقلال الفكري، والحرية الأكاديمية، فى ظل مناخ يتيح لهم القيام بالبحث العلمي المنطور وأداء دورهم الأكاديمي والمجتمعي والتويرى. أيضا يولى الحزب أهمية خاصة لسد الفجوة النوعية بين التعليم الحكومي والتعليم الخاص وبين المناطق المتحضرة والمناطق النائية والعشوائية وبين البنين والبنات مع إعادة الثقة فى التعليم الحكومي بشكل أساسي.

سياسات الحزب

1. زيادة الموازنات الحكومية المخصصة للتعليم الأساسي والجامعي والفني مع إعادة توزيعها وترشيدها بما يحقق الاستخدام الأمثل.

2. تطوير التعليم الفني وتنويع برامجه بما يواكب التطور التكنولوجي ويلبى احتياجات سوق العمل، وعلى التوازي العمل على إزالة الصورة الدونية للتعليم الفني.

3. تشجيع القطاع الخاص والقطاع الأهلي غير الهادف للربح على العمل في مجال التعليم على ألا يكون على أساس ديني أو طائفي ومع رقابة سليمة وشاملة من الدولة على المحتوى والظروف والاقتصاديات المرتبطة بالتعليم.

4. زيادة عدد المدارس و تحسين البنية التحتية للمتاح منها على نحو يجعلها قادرة على استيعاب الأعداد المتزايدة من الطلاب وتخفيض كثافة الفصول مع توفير بيئة لممارسة الأنشطة التعليمية و الطلابية المختلفة.
5. تفعيل قانون التعليم الإلزامي للفتيات والفتيان عن طريق الدعم الاقتصادي للأسر أو الإعفاء من المصروفات
6. الاستفادة بالدراسات الخاصة التي تمت بخصوص تعليم النساء (التسريب من المدرسة - زواج القاصرات - البعد الجغرافي).
7. محو الأمية ووضع مشاريع جادة لمحو الأمية خاصة بين النساء
8. تطوير التعليم الفني وفتح جميع المجالات للجنسين
9. دعم وتعميم مبادرات تعليم الفتيات للحد من الممارسات التمييزية ضد المرأة مع مراعاة المناطق النائية.
10. تنظيم حملات التوعية في المناطق النائية والريفية لإرساء وتعزيز أهمية التعليم بالنسبة للمرأة.
11. سد الفجوة في فرص الحصول على الخدمة التعليمية بين النساء والرجال والعمل على إزالة العقبات المادية والثقافية التي تؤدي الى التمييز ضد البنات في العملية التعليمية.
12. دعم الحريات الأكاديمية داخل الجامعات بما يضمن زيادة إسهامها في إنتاج المعرفة وذلك من خلال تطوير هيكلها الأكاديمية والإدارية و زيادة موازنتها وتحريرها من البيروقراطية الحكومية لتتنسق مع أغراض الجامعة ووظائفها.
13. إعادة صياغة قانون الجامعات بحيث يمكنها من الاضطلاع بدورها ويحفظ لها استقلاليتها الكاملة، ويتيح الحريات الأكاديمية، ويدعم اختيار القيادات بالانتخاب الحر المباشر، ويؤسس نظاما للتقييم والترقيات يتسم بالكفاءة والحيادية والنزاهة والشفافية.
14. إعادة صياغة لائحة طلابية تدعم حرية الطلاب في تكوين الاتحادات الطلابية المستقلة والمعبرة عنهم و تدعم حريتهم في ممارسة الأنشطة الثقافية والاجتماعية والسياسية. مع القيام بشكل فوري بإلغاء لائحة 1979 والعودة بشكل مؤقت للائحة 1976 الأكثر حرية والتي شارك الطلاب في صياغتها.
15. تنويع مصادر تمويل التعليم من خلال الربط بين مؤسسات الخدمات والإنتاج والمؤسسات التعليمية كذلك توفير الفروض التعليمية للطلاب والمؤسسات التعليمية وبخاصة الجامعات والمعاهد التكنولوجية.
16. العمل على إتاحة تعليم ما قبل المدرسة لكل طفل مصري وذلك عن طريق العمل مع القطاع الأهلي على زيادة عدد رياض الأطفال والحضانات مما يتيح الفرصة لتعليم أفضل ويوفر فرصا للعمل للنساء.

رابعاً: إصلاح النظام الصحي لصالح كل المواطنين

فلسفة الحزب:

تنتقل مبادئ الديمقراطية الاجتماعية من مسئولية الدولة في الإنفاق الأساسي على قطاع الصحة استناداً إلى أن الصحة حق من حقوق الإنسان يجب توفيرها بعدالة وكرامة لجميع المواطنين، وليس مجرد خدمة تخضع لقوانين السوق، وأن التلوث والمرض ونقص الغذاء لا يعرفوا حدوداً اجتماعية. ويرى الحزب أن التغيير في الواقع الصحي هو جزء من

عملية تغيير مجتمعي شامل، حيث أن الصحة العامة تخضع وترتبط بواقع وقرارات من خارج القطاع الصحي ذاته، مثل التعليم والمرافق والبيئة والسكان والتغذية والممارسات الرياضية والسكن ونمط الحياة المتبع والمروج له إعلامياً، ونرى أن تغيير وإصلاح تلك القطاعات ينعكس على الصحة العامة بشكل مباشر.

وتهدف رؤية الحزب في الإصلاح الصحي إلى ضمان العدالة والتضامن المجتمعي للحصول على خدمة ذات كفاءة وبدون تمييز بين المحافظات الحضرية وغير الحضرية، أو بين الريف والمدينة، مع الانحياز بالمساندة التمويلية للمجموعات البشرية الفقيرة والمهشمة. وفي هذا الإطار يرى حزبنا ضرورة تطوير وتوحيد ودمج أطراف النظام الصحي الوطني من قطاع حكومي وغير حكومي وخاص من خلال إعادة هيكلته اعتماداً على البنية التحتية القائمة بتتبعاتها المختلفة في ظل نظام تأمين صحي قومي شامل وصندوق تمويل مركزي منفصل عن جهات تقديم الخدمة الصحية يتعاقد معها ويتابع أدائها. وتعتمد فاعلية هذا النظام على دعم وتنمية القطاع الصحي غير الحكومي (منظمات أهلية/ جمعيات غير حكومية)، لتغطية فجوة نقص الموارد المخصصة للصحة وجذب المشاركة المجتمعية. كما تعتمد على دعم وتنمية القطاع الخاص الطبي في مصر وذلك عبر دمج وتنظيم هذا القطاع في منظومة تقديم الخدمات الصحية التأمينية الشاملة، على أن تقوم الدولة بوضع البرامج وآليات العمل ومنح التراخيص الطبية للمؤسسات والأفراد، وتضع المعايير وجدول الرسوم وضمان الجودة والمراقبة وسياسات تنظيم دور متلقى الخدمة بالاستناد إلى نظم الترخيص والاعتماد والجودة. أيضاً يؤكد الحزب على دعم وتطوير وإعادة هيكلة التعليم الطبي وسياسات تنمية القوى البشرية في القطاع الصحي بما يلبي احتياجات النظام الجديد للتأمين الصحي.

سياسات الحزب

1. مضاعفة النسبة الحالية للإنفاق العام على الخدمات والرعاية الصحية في الموازنة العامة للدولة.
2. تطوير مستوى الخدمات الوقائية والخدمات الطبية الأولية داخل النظام الصحي الموحد.
3. تنسيق مستوى الإحالة من الوحدات والمراكز إلى المستشفيات المركزية والعامة ثم الجامعية والتعليمية والمتخصصة سواء مملوكة للدولة أو خاصة.
4. التركيز على الصحة الإنجابية وصحة الأمهات الأطفال والحد من الانحياز لنوع الطفل
5. توفير خدمات الصحة الإنجابية للمرأة كالحمل والولادة وتنظيم الأسرة وتدعيم حق المرأة في تنظيم أسرتها.
6. القيام بحملات توعية للمجتمع بأهمية الصحة الإنجابية وأهمية تنظيم الأسرة والحفاظ على صحة المرأة لضمان أطفال سالمين وذلك بتوعية رب وربة الأسرة.
7. الاستفادة من الدراسات والإحصائيات عن المرضى والوفاة نتيجة الحمل والولادة .
8. دعم وتطوير وإعادة هيكلة التعليم الطبي وسياسات تنمية القوى البشرية في القطاع الصحي بما يلبي احتياجات النظام الجديد للتأمين الصحي.
9. الاهتمام بالتعلم الطبي وادخال مناهج اخلاقيات المهنة والاعتماد على مبادئ المواطنه وحقوق الانسان في التعليم
10. تدريب الفريق الطبي على إيلاء الاهتمام للنوع الاجتماعي.
11. الاهتمام بتعليم الصحة النفسية والتدريب على التفاعل مع مشاكل العنف التي تتعرض لها المرأة والأطفال
12. العمل على القضاء على العادات الضارة بصحة الفتيات كالتحان ، وزواج القاصرات.

13. أهميه حماية المواطنين الأكثر تعرضا للعنف (النساء والأطفال) ومحاسبة المعتدي سواء داخل مؤسسات الدولة أو خارجها، مع اعتبار العنف الأسرى ضمن الجرائم التي يعاقب عليها القانون.
14. تخصيص موارد بشرية وميزانيات واليات للرعايه النفسيه مثل الخطوط الساخنه خاصة للشرائح التي يسهل انتهاك حقوقها مثل المرأة واطفال الشوارع.
15. تقنين أساليب التمويل الاجتماعيه التي تسعى لسد الفجوة التمويلية بما لا يؤثر على الفئات الاجتماعيه الأضعف والأكثر احتياجا عبر رسوم على التدخين والكحول والصناعات الملوثة للبيئة، ومراعاة عدم فرض أية رسوم إضافية على المرضى أثناء تلقيهم للخدمة، مع تقنين الاشتراكات التأمينية حسب مستوى دخل المشاركين بما لا يخل بالمساواة فى مستوى الخدمة لجميع الأفراد.
16. تطوير ودعم سياسة دوائية عادلة تحمى حقوق المواطنين فى الحصول على الدواء الضرورى والأساسي دون أعباء مالية، وذلك مع دعم الصناعة الدوائية الوطنية.
17. تعديل وتطوير هيكل الأجور لجميع أفراد الفريق الطبى (أطباء - تمريض - فنيين - مساعدين - عاملين) بما يضمن تحسين أدائهم وذلك برفع الحد الأدنى للأجور وتحديد حد أقصى مع تحديد هامش للأجور المتغيرة، ومراعاة تمييز المناطق النائية.
18. تمكين مؤسسات المجتمع المدني والمنظمات الأهلية من القيام بدور فاعل في المشاركة في صنع القرار الصحى وفى وضع السياسات الصحية عبر المتابعة والمراقبة وتقييم الأداء والدفاع عن متلقى للخدمة الصحية.

خامسا: الحق في الرعاية

فلسفة الحزب:

يولى الحزب اهتماما خاصا برعاية وحماية الأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن والأطفال المعرضين للخطر وذلك عن طريق تضمين حقوقهم في كل الخدمات العامة والتأكيد على حق كبار السن في الرعاية وفي حياة كريمة. وسوف يعمل الحزب على مكافحة الفقر بين كبار السن ومن لا عائل لهم حيث أن هذه الظاهرة في زيادة مستمرة في مصر، وأن أكثر الفئات فقرا هن النساء المتقدمات في السن وبالذات في الريف، لذلك سيعمل الحزب على إيجاد حزمة من الاستحقاقات لمساندة هذه الفئات المهمشة.

كذلك يولي الحزب اهتماما خاصا بالدور الفاعل للمجتمع المدني في تحقيق الشراكة من أجل ضمان حقوق المواطنين في الحصول على الخدمات والفرص وإدارة المجتمع إدارة عادلة. وفي هذا المجال فإن الحزب سوف يعتمد آلية الرقابة الاجتماعية على الخدمات العامة حتى تكون هذه المتابعة الاجتماعية إحدى الطرق الرئيسية في توفير خدمات عادلة وجيدة وفي التحقق من إتاحة الخدمات وفعاليتها، كما سيعمل الحزب على إيجاد بيئة قانونية تدعم هذا الدور الفاعل وتعمل على استكشاف آليات وتقنيات جديدة تتيح هذه المشاركة الاجتماعية وذلك عن طريق اقتراح القوانين التي تحمي إتاحة المعلومات وتداولها، وتقنين تكوين لجان شعبية تساهم في تقييم الخدمات وتعمل على إزالة العوائق والتأكد من جودة الخدمة واستمراريتها، وكذلك إعلاء قيمة المشاركة الاجتماعية.

وتشير الأرقام إلى تفاقم مشكلات التعاطي والإدمان في ظل سياسات متخلفة وغير فعالة في مواجهتها. فتصل نسبة أصحاب مشاكل تعاطي المخدرات وإدمانها في مصر وفقاً لبعض الدراسات إلى 16.5% من عدد السكان، 59% منهم بين أبناء الطبقات الفقيرة. ولا يزال المشهد العلاجي تسيطر عليه التوجهات العقابية وعلاج أعراض الانسحاب والعلاجات النفسية ثابتة الفشل، كما تسيطر على المشهد الوقائي حملات التوعية التي أثبتت الدراسات فشلها وإهدارها للمال العام. لذلك ينظر الحزب للتعاطي والإدمان كمشكلة طبية نفسية اجتماعية روحية لا يمكن التعامل معها بصورة أحادية كما لا يمكن التعامل معها وقائياً بمعزل عن تحديات التسرب الدراسي والعنف بين الأطفال والنشء والسلوكيات الجنسية المحفوفة بالمخاطر وانتشار الأمراض المنقولة جنسياً بما فيها الأيدز وحمل المراهقات وغيرها.

سياسات الحزب

1. التعامل مع الفئات الأكثر عرضة في الخطاب الإعلامي والثقافي بصورة تحمي حقوقهم الإنسانية بالكامل وليس كفئات ضالة ومنحرفة تستحق شن الحرب عليها.
2. الانتقال من المقاربات العقابية والجنائية إلى مقاربات توسيع الخيارات العلاجية والمساندة وتنقيف الأقران والإقلال من المخاطر.
3. اعتماد المدخل المتكامل للتصدي للقضايا العلاجية، وإعادة التأهيل من خلال المجتمعات العلاجية ومجموعات المساندة والدعم الذاتي والإقلال من الأضرار وإعادة التكامل في المجتمع وتعميم التجارب المصرية الرائدة التي ثبتت فعاليتها على مستوى الجمهورية وصولاً لكل الطبقات.
4. تفعيل الوقاية الثابتة علمياً باعتماد مدخل الوصول للفئات الأكثر عرضة من خلال دعم الشباب والنشء وتشجيع تماسكهم الداخلي وتطوير مهارات الحياة.

سادساً: احترام حقوق العمال الاقتصادية وإطلاق حرياتهم النقابية

فلسفة الحزب:

يرتكز توجه الحزب على مبدأ أساسي وهو ضرورة تمتع كل أنواع العمل بكل الاحترام والتقدير المادي والمعنوي وحق العامل في أن يزاو عمل في ظروف آمنة ومناسبة وكريمة، وأن النهضة الاقتصادية الشاملة التي ينتظرها المجتمع المصري لا يمكن أن تتحقق بدون إنصاف العمال وتحسين ظروفهم الحياتية لكي يساهموا بكل قوة في العملية الإنتاجية. ويرى الحزب أن مشاكل العمال الأساسية تعود إلى الظلم الاجتماعي الذي يجرمهم من الحصول على نصيب معقول من الدخل القومي، كما تعود إلى التسلط السياسي الذي يجرمهم من الأدوات السياسية التي من خلالها يمكنهم النضال في سبيل التخلص من الظلم الاجتماعي. ويشدد الحزب على أن الديمقراطية هي الضمانة الوحيدة لكي يحصل العمال على حقوق مستقرة لأن أي مكتسبات يحصل عليها العمال من خلال نظام غير ديمقراطي يسهل الانقلاب عليها في ظل ضعف العمال نقابياً وسياسياً.

سياسات الحزب:

1. إطلاق كل الحريات النقابية لكي ينظم العمال أنفسهم في تنظيمات حرة تدافع عن حقوقهم المشروعة، ويشتمل ذلك على ضمانات كي لا يتم اضطهاد العمال بسبب أنشطتهم النقابية، كما هو الحال في بعض شركات القطاع الخاص.
2. دعم النقابات المستقلة الناشئة حديثاً بعد أن ثبت عملياً ارتباط قيادات التنظيم النقابي الرسمي بالنظام السابق وبعد أن تأكد فساد هذه المؤسسات وعجزها عن خدمة العمال.
3. مناهضة أي تشريعات تصدر لكي تحد من قدرة العمال على استخدام كل الأدوات المقبولة دولياً في البلاد الديمقراطية مثل الإضراب والاعتصام السلميين.
4. تثبيت العمال الذين يعملون بشكل منتظم بلاد عقود وتقنين أوضاعهم ومنحهم حقوق التأمينات.
5. مد المظلة التأمينية لكي تضم العمالة غير المنتظمة.
6. إصلاح أجور العمال في القطاعين العام والخاص من خلال حدي أدنى للأجور يتم التفاوض عليه بين نقابات العمال وأصحاب الأعمال والدولة، ويتم مراجعته بشكل دوري من أجل زيادته في ضوء نسبة التضخم.

سابعاً: محاربة التمييز ضد المرأة في سوق العمل

فلسفة الحزب:

ينطلق موقف الحزب في قضايا المرأة من حرصه على ألا يكون التعامل مع المرأة في المجتمع من منظور الإستبعاد والعزل، وإنما من منطلق تحقيق المساواة الكاملة مع الرجل وتناول قضايا المرأة من ذات المنظور المجتمعي الشامل. ومع ذلك، فإن بعض القضايا تتطلب وضوحاً في الرؤية وإفراداً لبعض السياسات الخاصة التي ترفع التمييز والظلم عن المرأة خاصة في مجال سوق العمل وحماية المرأة العاملة وحماية الأسرة من الضرر الذي يقع عليها من التفرقة بين الرجل والمرأة في سوق العمل.

سياسات الحزب

1. مراجعة قوانين العمل الحالية للتوافق والتماسي مع قوانين ومعايير العمل الدولية.
2. توفير فرص عمل والتأكيد على حق المرأة في العمل وعدم اتخاذ دور المرأة الانجابي ذريعة لاستبعاد النساء عن ممارسة حقهن في العمل مع المساواة في الاجر عن نفس العمل واتخاذ الضمانات القانونية اللازمة لذلك.
3. توفير دور الحضانه والخدمات للعاملات التي تساعدن على الالتحاق بسوق العمل.

4. توفير الحماية القانونية والاجتماعية للعاملات فى القطاع غير الرسمي والقطاع الهامشي (ومنهن عاملات البيوت والعاملات الريفيات).
5. النوعية المستمرة بأهمية توزيع الادوار داخل وخارج المنزل.
6. فتح جميع المجالات لعمل المرأة وعدم التمييز فى تولى المناصب القيادية والترقي فيها.
7. توفير الحماية القانونية للنساء من التحرش الجنسي فى اماكن العمل.

ثامنا: القضاء على التمييز ضد الأشخاص ذوي الإعاقة ودمجهم في السياسة والمجتمع

فلسفة الحزب:

تضم مصر حوالي مليوني مواطن من ذوي الإعاقة وفقاً للجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. وقد عانوا من التهميش والإهمال في ظل النظام السابق مثلهم مثل العديد من فئات الشعب المصري. ومبدأ الحزب في تناول حقوق هذه الفئة الواسعة من الشعب أن لذوي الإعاقة نفس حقوق الإنسان والحريات الأساسية مثل الآخرين، وأن هذه الحقوق – والتي تتضمن التحرر من التمييز بسبب الإعاقة – تتبع من الكرامة والمساواة التي لا بد وأن يتمتع بها كل مصري. كما ينطلق الحزب من حقيقة أن الأشخاص ذوي الإعاقة يساهمون في العديد من الأنشطة وأن منهم العديد من النوابغ، وأنه لو أزيلت العقبات التي تكبلهم لأصبحوا طاقة هائلة مضافة إلى الاقتصاد الوطني. وسيعمل الحزب في هذا السياق على اتخاذ الإجراءات التشريعية والاجتماعية والتربوية، وتلك التي تتعلق بالعمل، أو أي إجراءات أخرى لازمة لإزالة التمييز ضد الأشخاص ذوي الإعاقة، وتشجيع اندماجهم الكامل في المجتمع.

سياسات الحزب

1. اتخاذ الإجراءات اللازمة لكي يمارس الشخص من ذوي الإعاقة كل الحقوق السياسية مثل التصويت في الانتخابات طالما لم تسقط عنه الأهلية القانونية.
2. وضع الإجراءات اللازمة لإزالة التمييز تدريجياً، وتشجيع التكامل بين الجهات الحكومية والهيئات الخاصة في توفير السلع والخدمات والتسهيلات والبرامج والأنشطة مثل التوظيف والنقل والاتصالات والإسكان والترفيه والتعليم والرياضة.
3. ضمان أن المباني والمركبات والمرافق الجديدة التي تبني أو تصنع تسهل النقل والاتصالات للأشخاص ذوي الإعاقة.
4. زيادة الوعي العام عن طريق الحملات التعليمية التي تهدف إلى إزالة الضرر والآراء المسبقة والمواقف الأخرى التي تعرض حق الأشخاص ذوي الإعاقة في المعاملة كمواطنين كاملين الأهلية.
5. توقيع مصر على البروتوكول المكمل للاتفاقية الدولية لحماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

ويرى الحزب أن حل مشكلة الأشخاص ذوي الإعاقة في مصر لا تقتصر على إصدار التشريعات والقوانين وإنما أيضاً تفعيل هذه القوانين.

تاسعاً: نحو عدالة إقليمية في توزيع إنفاق الدولة

فلسفة الحزب:

اتسمت مصر في العقود الأخيرة بانتشار سياسة التمييز بين المواطنين على كل المستويات. وكان من أهم مظاهر ذلك التمييز هو تركيز الثروة وخدمات الدولة في بعض المحافظات على حساب محافظات أخرى. وتشهد تقارير التنمية البشرية المتعاقبة على فجوة عميقة في مستوى المعيشة بين الحضر والريف، وبين محافظات القاهرة والإسكندرية وقناة السويس من ناحية وباقي محافظات مصر من ناحية أخرى. هذا التفاوت الشديد يرجع في جزء منه إلى أسباب تاريخية، كما يرجع - وهذا هو الأهم - إلى تركيز إنفاق واستثمارات الدولة في مناطق على حساب مناطق أخرى. فالدولة - وعلى قمتها النظام السياسي - مسئولة إلى حد كبير عن استمرار التمييز وعن إعادة إنتاجه. ومن هنا، ومن منطلق انتماء حزبنا إلى كل شبر في أرض مصر، وليس فقط إلى أجزاء منها، فإن الحزب سوف يعمل على قيام تنمية متوازنة في مصر، تصحح الظلم الذي تعرضت له مناطق وأقاليم عديدة مثل الصعيد وسيناء والنوبة. ويعتقد الحزب أن فوائد هذه التنمية المتوازنة لا تنحصر فقط في إرساء العدالة ولكن أيضاً في دفع عميلة التطور الاقتصادي في البلاد ككل لأن التنمية التي تقوم في مناطق محدودة، دون الأخرى، تكون تنمية عرجاء وتهدر طاقات كثيرة كامنة في البلاد.

سياسات الحزب

1. توزيع الإنفاق العام بشكل عادل على كل محافظات مصر بناء على عدد سكان كل محافظة.
2. إعطاء أولوية قصوى للمناطق التي عانت من الإهمال الشديد في السنوات الماضية وعلى الأخص سيناء والصعيد والنوبة.
3. حق الشعب في انتخاب محافظيه، لكي يصبح كل محافظ مسؤولاً أمام شعب محافظته ومطالباً بأن يعمل على حصول محافظته على نصيبها العادل من موارد الدولة.
4. إدخال منظور العدالة الإقليمية في كل خطط الدولة الاقتصادية والاجتماعية.
5. تشجيع الاستثمارات الوطنية والأجنبية على التوطن في المناطق المهمشة.

عاشراً: الشباب، نحو تمكين حقيقي

فلسفة الحزب:

كان أحد أهم ملامح نظام مبارك الديكتاتوري هو شيخوخة النخبة ونزعة أبوية طاغية تفرض الوصاية على الشباب بإسم الحكمة والخبرة، وتمارس التمييز ضد الشباب بحجة ضعف انتمائهم الوطني. لقد أسقطت ثورة يناير كل الحجج التي

قامت عليها سياسات تهميش الشباب وأثبتت أن مستقبل مصر السياسي والاقتصادي لا بد وأن يشارك فيه الشباب بكل قوة ومن موقع القيادة. لذلك فإن لا ينظر للشباب كما كان الحال مع النظام السابق من منظور أنهم طاقة معطلة وعبء على موازنة الدولة وكتلة اجتماعية يجب احتواؤها، بل على أنهم مستقبل مصر وأملها في التقدم، وثورتها الدفينة، وبيدهم إطلاق طاقات البلد الكامنة متى وفرت لهم الدولة الظروف المناسبة.

سياسات الحزب

1. تخفيض السن القانونية للترشح بالبرلمان إلى 25 سنة والمجالس المحلية إلى 21 سنة ورئيس الجمهورية إلى 30 سنة لأنه ليس هناك ما يمنع تبوأ الشباب كل هذه المناصب طالما حصلوا على ثقة الناخبين.
2. إشراك الكوادر المؤهلة والقيادات الشبابية ذات الأفكار والرؤى الإستراتيجية الجديدة في السلطة التنفيذية من الإدارات المحلية حتى الوزارات السيادية.
3. توسيع إمكانية المشاركة السياسية للشباب من خلال الهياكل الموازية للسلطة التنفيذية ونماذج المحاكاة للمنظمات الدولية كجامعة الدول العربية ومجلس الشعب وغيرها بالجامعات وباقي المؤسسات.
4. تفعيل كل المؤسسات التمثيلية للشباب خاصة الاتحادات الطلابية في الجامعات والمدارس وإلغاء كل اللوائح المكبلة لنشاط الطلاب وعلى رأسها لائحة 1979 الجامعية.
5. منح التسهيلات الاستثمارية للشباب وتفعيل كل المشروعات والالتزامات على الدولة لصالح الشباب في مجال التمكين الاقتصادي من مشاريع لشباب الخريجين وطرح أراضى وتوفير مواد أولية وتيسيرات تمويلية وتنظيمية وتوفير للبنى التحتية والمرافق اللازمة.
6. توفير فرص متميزة للتعليم الفني والصناعي والتعليم العالي بكافة تخصصاته بشكل يتواءم مع الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدولة. ويشمل ذلك توفير أطر تمويلية غير تقليدية توجه لدعم فرص التعليم والتشغيل والبحث العلمي والابتكار لدى الشباب.
7. توفير خدمات صحية وتأمينات اجتماعية بشكل خاص لهذه الشريحة المجتمعية بما يسمح لها بالاستقلالية.

حادي عشر: تنمية ثقافية تقوم على الحرية واحترام التنوع

فلسفة الحزب:

ينطلق الحزب من أن مفهوم الثقافة يقصد به جميع السمات الروحية، والمادية، والفكرية، والعاطفية التي تميز مجتمعاً بعينه، أو فئة اجتماعية بعينها والتي تكون نظم القيم والتقاليد والمعتقدات والثقافة كما تشمل الفنون والآداب وطرائق الحياة. والثقافة لها جانبان مهمان أولهما الثقافة كهوية تتميز بها كمصريين وتتأثر بالعوامل التاريخية والاقتصادية والاجتماعية، وهي ليست هوية ثابتة وإنما متغيرة ومتطورة ومتكيفة. والجانب الآخر هو الثقافة كمنتج مهم تميزت به مصر في المنطقة العربية والمحيط الجغرافي والعالم على مدى القرون بل وآلاف السنين الماضية. وتحظى مصر بموقع فريد في الثقافة الإنسانية، فالمجتمع المصري كان من أول المجتمعات البشرية التي بنت ثقافة إنسانية متفردة. كما تحظى مصر في

الوقت ذاته بمكانة مركزية وقائدة في الثقافة العربية والإسلامية وفي الحضارة الانسانية بشكل عام. ويرى الحزب أن هذه المكانة الثقافية الإنسانية تضيف لقدرات مصر مصدر أخر للقوة، هي القوة الناعمة للثقافة.

وقد جعل تاريخنا تكوين مصر الثقافي تراكميا مركبا، تمثل فيه المصريون جذورهم المحلية وهضموا ودمجوا فيها ما وفد عليهم من ثقافات مختلفة من الشرق والغرب. فلثقافة المعاصرة جذور تتمثل في الحضارة المصرية القديمة، ثم لها جذور وامتداد في حضارة البحر المتوسط الهيلينستية، حيث مثلت الإسكندرية عاصمتها الثقافية على مدى نحو ألف عام، بالإضافة إلى تفاعلاتها الأفريقية، ثم هي قلب الثقافة العربية والإسلامية على مدى ألف وأربعمائة عام، وهي أخيرا صاحبة التجربة الحدائرية الأم في منطقة الشرق الأوسط على مدى مائتي عام. ولا يمكن تجاهل أي من مكوناتنا الثقافية الثابتة منذ عصور ما قبل التاريخ وحتى الآن لأن هذا الركب الثقافي المصري يمثل روح مصر الثقافية التي تتجلى في المراحل الحية من التاريخ وهي التي أطلت علينا في ثورة 25 يناير في ميدان التحرير وأبهرت العالم في كل مكان.

كذلك يؤمن الحزب أن الإبداع سمة العصر في كل المجالات، وتعلم وتعليم الإبداع جزء أساسي من النهضة الثقافية المأمولة والتي من الممكن أن تصبح قوة ليست فقط معرفية ولكن إنتاجية واقتصادية وتضع مصر في مركز الدول الناهضة في هذا المجال.

من هذا المنطلق يتبنى الحزب المبادئ الرئيسية الآتية:

- **حرية الإبداع والتعبير:** مما يعني فتح الباب أمام الكتاب والفنانين والمثقفين والمواطنين عامة للإبداع دون خوف من رقابة سياسية أو ثقافية أو دينية دون ضمائرهم.

- **تبني وتأسيس الثقافة العلمية:** والتي تقف وراء النهضة الإنسانية المعاصرة في مواجهة ثقافة الجهل، مع نفي أي تعارض مفتعل بين الثقافة العلمية وبين الفكر الديني وتأسيس التفكير والتخطيط العلمي والذي يمتد جذوره في تاريخ مصر الفرعوني والقبطي والإسلامي وتطويره وتبنيه من قبل الأفراد والجماعات والمؤسسات وفي التعليم والإعلام.

- **الاحتراف بالتنوع الثقافي المصري:** والتأصيل له دون إهمال لثقافة دون أخرى بسبب انتمائها إلى مجموعات أقل حضورا في التمثيل الثقافي أو في نسبة السكان مثل الأقليات الدينية (كالثقافة القبطية) أو المجموعات العرقية (كالثقافة النوبية) أو الاجتماعية (كالثقافة الشعبية) أو ثقافة النوع (كالثقافة الخاصة بالنساء).

- **رعاية واحترام الثقافات المعرضة للاندثار:** والحفاظ على خصوصيتها الثقافية ونشر الوعي بأهميتها.

- **الانفتاح على الحوار الثقافي العالمي:** والقائم الآن والسعي للتأثير فيه والتفاعل معه

- **دعم المنتج الثقافي المصري وإزالة المعوقات** أمام تطوره وانفتاحه على العالم من خلال آليات قانونية وتنموية واقتصادية متنوعة.

السياسات

1. تجديد الأطر التشريعية والقانونية المتعلقة بعملية الإبداع ليصبح الهدف منها الدعم وليس الرقابة.

2. إعادة هيكلة وزارة الثقافة والهيئات الثقافية المختلفة لتناسب مع التوجهات الجديدة والمتبنيّة للمبادئ الأساسية لسياستنا الثقافية.
3. التعاون بالشراكة مع وزارة التعليم لإعادة الاعتبار للثقافة والإبداع في العملية التعليمية.
4. التعاون مع المؤسسات الإعلامية المختلفة لإشاعة مناخ ثقافي متقدم وقابل للإبداع والمبدعين.
5. دعم المجتمع المدني وتشجيعه لخلق شراكة حقيقية في العمل الثقافي.

خاتمة

هذا البرنامج تمت صياغته بعد عدة شهور من قيام ثورة يناير 2011، في لحظة يسودها الطابع الانتقالي، لم تكتمل فيها بعد الملامح الرئيسية للنظام السياسي الجديد ولا الخريطة السياسية لمرحلة ما بعد مبارك، لحظة يغلب عليها إسراع أعضائنا المؤسسين لاستكمال مقومات إنشاء الحزب ومن ثم الإعداد للمنافسة في انتخابات مبكرة. ومن هنا يأخذ البرنامج الطابع الانتقالي، أي يضع على عاتقه تحديد توجهات الحزب السياسية والاقتصادية والاجتماعية العامة بدون الإغراق في التفاصيل، سواء لضيق الوقت أو لإفساح مساحة لتفاعل أعضاء الحزب لاحقاً في تطوير وتنقيح البرنامج. هذه الوثيقة اجتهدت لكي تقدم رؤية واقعية ومسئولة تتعامل مع التحديات التي تواجه الشعب المصري في الشهور والسنوات القليلة القادمة. ونحن نتمنى أن يحظى هذا البرنامج بالقراءة النقدية من قبل أنصار الحزب ومعارضيه. فتقرير سياسات مصر في السنوات القادمة لن تقع مسؤوليته على قوة سياسية واحدة، وإنما سيكون الأمر محصلة تفاعل بين أحزاب وقوى عديدة. لذلك نحن نثمن الحوار مع كل التيارات والأحزاب الأخرى لتحديد نقاط الاتفاق والاختلاف. ونسعى لكي يكون الحوار حول هذا البرنامج أحد آليات التواصل مع العديد من الأحزاب والجماعات لبناء تحالف ديمقراطي واسع.

نحن نسعى من خلال هذا البرنامج لمخاطبة كل فئات الشعب المصري لكي نقول لهم أن مستقبل مشرق لمصر يتوقف على بناء دولة مدنية حديثة، تسودها قيم المساواة والعدالة بين كل مواطنيها، بلا إقصاء لأي جماعات أو فئات، كما يتوقف على تحقيق تنمية شاملة تنقل مصر من بلد ضعيف اقتصادياً إلى بلد في طليعة بلدان العالم الثالث التي تنتقل إلى مصاف البلاد المتقدمة من خلال تعاون وثيق بين دولة تنمية نشيطة وقطاع خاص يضم الشركات الكبرى كما يضم صغار المستثمرين والفلاحين، كما يتأسس على التصميم على الشروع فوراً في اتخاذ إجراءات عاجلة لتحقيق العدالة الاجتماعية ورفع مستوى معيشة الطبقات التي عانت كثيراً من الفقر والتهميش خلال العقود الماضية.

نحن نرى أن عبور مصر الأمن من المرحلة الصعبة التي تمر بها يحتاج إلى حزب مصري ديمقراطي اجتماعي.. حزب يؤكد على عمق انتمائه لمصر بعمقها الحضاري النبيل. حزب يشدد على أن الديمقراطية الحقيقية والشاملة هي المدخل الذي اخترناه لكي نتصدى لمشاكل مصر. حزب يؤكد على أن طرح حلول لمشاكل مصر الاجتماعية هو المدخل لحشد قطاعات واسعة من الشعب المصري وراء مشروع ديمقراطي، لا يختزل الديمقراطية في مفهومها السياسي الضيق، وإنما يوسع منها لكي تمتد إلى كافة مناحي الحياة ومنها مصالح الناس الاجتماعية. لهذا أسسنا هذا الحزب ولذلك ندعوكم للانضمام إليه.

الحزب المصري الديمقراطي الاجتماعي

يونيو 2011